



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

## التكتلات و الأزمات

### - دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي -

تحت إشراف الأستاذ:

السعيد بوشول

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحننا

من إعداد الطالب:

دادة عبد الله

مايدة محمد فيصل

غانية نذير

بوشول السعيد

لجنة المناقشة

أستاذ محاضر

أستاذ محاضر

أستاذ محاضر

السنة الجامعية 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

إلى الوالدين العزيزين

- أمي الغالية، نبع الحنان.

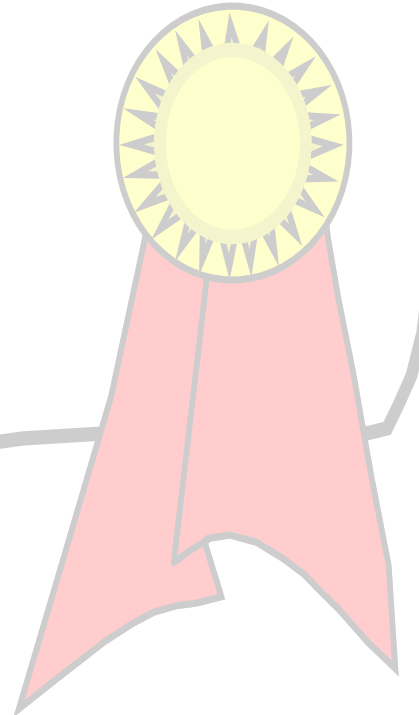
- أبي رمز شموخي وعزة نفسي وقوة شخصي.

- إلى جميع أفراد عائلتي وإلى كل من ساعدني في إنجاز

عملي من قريب أو بعيد

إلى كل طلاب العلم وكل جزائري غير على وطنه معتز بعرويته وإسلامه

دادة عبد الله



# تقدير و عرفان

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" أرفع خالص امتناني وعظيم تقديري إلى:

\* الأستاذ المشرف الدكتور السعيد بوشول على تقديره وتوجيهاته القيمة.

\* الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه .

\* وكذا طلبة ماستر تجارة دولية 2 على خصوصا علي مصباحي على تعاونه القيم.

\* إلى كل الذين قدموا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

ونحمد الله الذي وفقني وما كنت لأوفق لولاه وحده.

دادة عبد الله

## المخلص

جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكامل الاقتصادي في حركة التجارة الدولية في ظل التحديات

الاقتصادية الراهنة مع الأخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي نموذجا

و ذلك من خلال التعرض إلى التكامل الاقتصادي على المستوى التنظيري و التنظيمي، ثم تسليط

الضوء على الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على تكتل دول مجلس التعاون.

و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تداعيات الأزمة المالية العالمية خلفت آثار كبيرة

جدا أدت إلى ضعف الدور الذي يؤديه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل حركة التجارة الدولية الخليجية.

**كلمات المفتاح :** التكامل الاقتصادي ، مجلس التعاون الخليجي ، الازمة العالمية .

Ce sujet est venu à l'étude, du rôle de l'intégration économique dans le mouvement du commerce international sous Les défis économiques actuels avec une pointe sur compte de l'intégration économique du CCG et par l'exposition à l'intégration économique au niveau théorique et organisationnel, puis mettre en évidence la crise financière mondiale et son impact sur le bloc Conseil de coopération (CCG).

L'étude a conclu que le résultat de base des répercussions de la crise financière a créé des effets graves conduit à la faiblesse du rôle que l'intégration économique du CCG dans l'activation du mouvement du commerce international.

**Key words :** L'intégration économique ، Conseil de Coopération du golfe ، La crise Mondiale

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
IV - I.....	الفهارس
أ-ث.....	مقدمة.....
02.....	تمهيد.....
27-03.....	الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.....
22-03.....	المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي.....
08-03.....	المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.....
12-09.....	المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي.....
48-13.....	المبحث الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.....
14-13.....	المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي.....
17-14.....	المطلب الثاني: هيكل و أهداف مجلس التعاون الخليجي.....
26-17.....	المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.....
27.....	خلاصة الفصل.....
63-29.....	الفصل الثاني : : الأزمات المالية والتكتلات حالة دول مجلس التعاون الخليجي.....
29.....	تمهيد.....
33-30.....	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.....
33-30.....	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية.....
40-33.....	المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية العالمية.....
36-33.....	الفرع الأول: أزمة وول ستريت 1929.....
40-36.....	الفرع الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا 1997.....
50-41.....	المطلب الثالث : الأزمة المالية العالمية (المراحل والحلول ).....
43-41.....	الفرع الأول : ماهية الأزمة المالية العالمية.....
46-44.....	الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية.....
50-46.....	الفرع الثالث : مراحل الأزمة العالمية والحلول المقترحة لمواجهتها.....

62-50.....	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي.
63.....	خلاصة الفصل :
66-65.....	الخاتمة.....
66.....	التوصيات.....
71-67.....	قائمة المراجع.....



## فهرس الجداول و الأشكال

أولا : فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
ص11	أهم مراحل التكامل الاقتصادي	01
ص22	كروولوجيا مشروع الاتحاد النقدي الخليجي	02
ص38	نسبة القروض الغير منتجة لبعض الدول الاسيوية	03
ص46	التسلسل الزمني لأحداث الأزمة	04
ص51	آثار انخفاض أسعار النفط على دول الخليج	05
ص56	وضع البورصات الخليجية	06
ص57	الآثار المتوقعة على الاسواق المالية	07
ص57	ملخص عدد الشركات المنخفضة و المرتفعة خلال سنة 2008	08
ص60	آثار الازمة على الموجودات الاجنبية	09
ص61	آثار الأزمة على الائتمان و الوساطة لدول الخليج	10
ص63	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(%)	11

ثانيا : فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
ص21	اجمالي التجارة البينية (صادرات واردات)	01
ص43	التعريف بالأزمة المالية العالمية	02
ص52	الطلب العالمي على النفط	03
ص53	صادرات دول المجلس من البتروكيمياويات	04
ص54	صادرات دول المجلس من الالمنيوم	05

تمهيد :

تحت دافع تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و السياسة و العسكرية، من خلال توسيع الأسواق المحلية و خلق فضاء جديد للمنتوج المحلي و الاستفادة من مزايا الإنتاج بحجم كبير، و إلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، كل هذا أدى إلى حل مشكلة البطالة في هذه الدول و تحسين المستوى المعيشي فيها ، و تنوع فرص استغلال الموارد المتاحة كذلك خلق كتلة سياسية و عسكرية قوية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه أعضاء التكامل ، حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي الى اقامة تكتل اقتصادي يعد الأول عربيا للاستفادة من المزايا السابقة له عبر مراحل عديدة انطلقت من خلال التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1981 و انتهت بإقامة السوق الخليجية المشتركة في 04 ديسمبر 2007 .

يبقى التكامل النقدي المأمول تحقيقه من طرف أعضاء المجلس مرحلة يتم التعويل عليها كثيرا في تعظيم منافع التكامل والاستفادة من إيجابيات العملة الموحدة كامتصاص التضخم ، توحيد السوق الخليجية أمام العالم وزيادة الانضباط المالي بين الدول .

عرف العالم منذ 2007 أزمة مالية حقيقية ازدادت حدتها في سنة 2008، حيث عصفت بالاقتصاديات الصناعية وكشفت عن عيوب النظام الرأسمالي وفجواته، وتمثلت مظاهرها في انقباض شديد في السيولة في الأسواق النقدية والمالية العالمية، وانحيار كبير في مؤسسات مالية وغير مالية ضخمة حتى اقتصاديات دول وحكومات كاملة وقد امتد تأثير هذه الأزمة حتى الدول العربية في مقدمتها الدول الخليجية بحكم ارتباطها الكبير بالاقتصاد العالمي وخاصة الأمريكي.

### الاشكالية العامة :

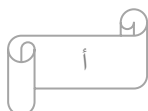
ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية على تكتل دول مجلس التعاون الخليجي ؟

ومن أجل الوصول لإجابة موضوعية وجب تسليط الضوء على مجموعة من الأسئلة الفرعية .

### الاسئلة الفرعية:

- كيف تتم مراحل التكامل الاقتصادي ؟

- ماهي إنجازات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل الاقتصادي ؟



## مقدمة

- ما هي الأزمة المالية العالمية ؟

- ما هي آثار الازمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ؟

- هل يمكن أن تؤثر الأزمة المالية على التكامل الاقتصادي الخليجي ؟

### الفرضيات :

- يتم انشاء تكامل اقتصادي ناجح وفعال بين دولتين او اكثر عن طريق عدة مراحل وخطوات تتمثل في منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي ، السوق المشترك، الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي ؛
- دخلت دول مجلس التعاون الخليجي في انشاء كتلة اقتصادية في ما بينها باتباع المراحل اللازمة لإنشاء تكامل اقتصادي ناجح ، حيث تم وصول مجلس التعاون الخليجي الى مرحلة السوق المشتركة ؛
- الأزمة المالية الراهنة هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح سنة 2007 ؛
- أثرت ازمة الرهن العقاري على دول مجلس التعاون الخليجي على عدت مجالات من بينها الموجودات الاجنبية لدول المجلس، الاسواق المالية والائتمان ، اسعار النفط ؛
- لم تؤثر الأزمة المالية بصفة مباشرة على التكامل الاقتصادي الخليجي ؛

### أهداف الدراسة :

- محاولة التعرف على الخطوات اللازمة لإنشاء تكامل اقتصادي فعال وناجح ؛
- محاولة التعرف على اهم المبررات التي ادت الى اشاء تكامل دول مجلس التعاون الخليجي ؛
- محاولة التعرف على المراحل التي وصلت لها دول مجلس التعاون الخليجي ؛
- محاولة التعرف على مدى اثر ازمة الرهن العقاري على مجلس دول التعاون الخليجي ؛
- محاولة التعرف على تأثير الأزمة المالية على دول مجلس التعاون الخليجي ؛

### أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية دراسة الموضوع كون هذه المواضيع التكتلات و الأزمات من بين المواضيع الحديثة في حقل علم التجارة ؛

## مقدمة

- إن متابعة الأزمة المالية على التكامل الاقتصادي الخليجي و الخروج بنتائج إيجابية يضمن نجاح التكاملات الاقتصادية كقوة ممانعة لصد الأزمات الخارجية مما يدفع الى تحفيز و تشجيع مشروع التكامل الاقتصادي العربي ؛

### مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

- مبررات موضوعية :

التي تتمثل في الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع خصوصا أنه يبرز دور التكامل الاقتصادي في مواجهة الأزمات ، أما بالنسبة لاختيار دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة فهذا يرجع الى درجة التكامل الرفيعة التي وصل إليها والتي مكنته من تخطي خلفيات الأزمة العالمية ؛

- مبررات ذاتية :

التي تتمثل في ميل الطالب الى البحث و الدراسة في مجال التجارة الدولية، اضافة الى ان الموضوع يقع ضمن مجال التخصص ؛

### منهج و أدوات البحث :

للإجابة على اشكالية البحث و اختبار مدى صحة الفرضيات التي تبنيهاها استخدمنا المنهج الوصفي وهذا في تناول ظاهرة التكتلات الاقتصادية و النظريات المفسرة لها ، كما استخدمنا المنهج التحليلي في الحديث عن تأثير الازمة العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال جمع البيانات وتحليلها ، هذا اضافة للمنهج التاريخي عبر الحديث على أهم المراحل التاريخية للتكتلات الاقتصادية في العالم .

الدراسات السابقة: في ما يلي نستعرض بعض الدراسات التي عالجت موضوع البحث أو أحد جوانبه:

01.الدراسة الاولى ل آسيا الوافي : "التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة الدولية في اطار

المنظمة العالمية للتجارة : " هذا البحث هو عبارة على رسالة ماجستير مقدمة على مستوى كلية العلوم

الاقتصادية لجامعة باتنة سنة 2006/2007 ، حيث توصلت الباحثة الى أن المنهج الاقليمي ما هو الا مرحلة

انتقالية تستعد دول العالم فيه الى اقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف مالم يخالف قوانين المنظمة العالمية

للتجارة .

## مقدمة

**02. الدراسة الثانية ل بوشول السعيد :** "مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي و آثاره على اقتصاديات الدول الخليجية " هذا البحث هو عبارة على أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة ورقلة سنة 2015 ، حيث توصل الباحث الى أن دول المجلس تعتبر تقلبات اسعار النفط والاقليية السكانية من أهم تحدياتها ، و هذا ما يفرض عليها التعجيل في تجسيد الاتحاد النقدي لمواجهة هذه التحديات التي تفرضها العولمة و الاضطرابات المالية العالمية .

**03. الدراسة الثالثة ل بوشول السعيد :** "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية و آفاقه " هذا البحث هو عبارة على رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة سنة 2009 ، حيث توصل الباحث الى ان التكامل الاقتصادي يتمثل في تكتل لمواجهة عديد المشاكل الاقتصادية و بنجاح مسيرة تكامل دول الخليج العربي يرتبط بتعزيز العمل المشترك .

**04. الدراسة الخامسة ل نادية العقون :** "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية :الوقاية و العلاج " هذا البحث هو عبارة على أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بجامعة باتنة سنة 2013 ، حيث توصل الباحث الى ابراز العلاقة بين تصاعد ظاهرة العولمة المالية من جهة وتواتر الازمات المالية من جهة أخرى ، وهذا ما أثبتته الازمة المالية بأن النظام الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق لم يعد قادرا على احتواء التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، و في الأخير اقترح فكرة تبني نظام التمويل الاسلامي .

### صعوبات البحث:

لا يخلو أي علمي من الصعوبات والعراقيل وهذا ما كان في انجاز هذه الدراسة خصوصا في ما يتعلق بجمع البيانات و الاحصائيات اضافة الى ندرة المراجع حول موضوع التكامل الاقتصادي الخليجي .

**هيكل البحث :** شمل هذا البحث فصلين رئيسين بعد المقدمة و قد تناولنا في كل منهما ما يلي:

**الفصل الأول :** تضمن الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية ، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى عموميات حول التكامل الاقتصادي ، و في المبحث الثاني تطرقنا تجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي من النشأة وصولا الى الأهداف ، أما في المبحث الثالث تطرقنا الى مراحل التكامل الاقتصادي بالتفصيل .

**الفصل الثاني :** تضمن هذا الفصل تداعيات و انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تضمن المبحث الاول ماهية الازمة المالية من خلال التعريف بالأزمات عموما ومعرفة أهم الأزمات ، و في المبحث الثاني تم دراسة أزمة الرهن العقاري و تأثيرها على مجلس التعاون الخليجي .

### تمهيد :

من أبرز ما ميز النصف الثاني من القرن العشرين توجه معظم الدول إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية ودعم القائمة منها وذلك لعدة عوامل حيث تفسر التكتلات الاقتصادية في نظريات التكامل بمختلف المداخل خصوصا الاقتصادي منه ، ويعتبر التكامل من أرقى صور التعاون و الشراكة بين الدول و هذا ما سعت إليه دول مجلس التعاون الخليجي عبر سعيها الحثيث و المتواصل لتحسيد هذا المصطلح على أرض الواقع .

من خلال هذا الفصل ، للوصول إلى إلمام بجوانب التكامل المختلفة سنتعرف على الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى نظرة عامة حول التكامل ثم في المبحث الثاني تجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي من النشأة مرورا بالهيكلية إلى المراحل .

### المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها محليا إقليميا وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى أهداف اقتصادية معينة.

### المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي:

اختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكامل الاقتصادي فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتعاون، ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمي.

أما أصل كلمة التكامل فهو لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا وقد ظهر التكامل الإقتصادي<sup>1</sup> في ثوبه الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الإقتصادي سنة 1950 وما عاقبها على يد الإقتصادي "جون فينر" واضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، حيث ساد خلال تلك السنوات اتجاه قومي نحو التكامل الإقتصادي الإقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية ولزيادة التعاون الإقتصادي فيما بينها، وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء وبصفة عامة فإن التكامل الإقتصادي يعرف على أنه تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكتل:

**الاتجاه الأول:** يعرف التكامل على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما".

<sup>1</sup> خاطر أسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص02.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

الاتجاه الثاني: يعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات<sup>1</sup> بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة"، ويعني في مضمونه أن التكتل هو الوصول إلى الإحساس بالحاجة وإقامة مؤسسات واتخاذ إجراءات من القوة والانتشار حيث تضمن التوقع مكان بإمكان إجراءات التغيير السلمي بين السكان في داخل إقليم معين.

يرى بيلا بلاسا أن التكامل الاقتصادي "عملية وحالة" فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات و التدابير التي تؤدي إلى الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة ، و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الامكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية<sup>2</sup>.

يرى جان تيرجن التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون والمفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على نحو الذي حدده جونار ميرادال ، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.

يرى موشلوب أن التعريف الملائم الذي يعبر حقيقة عن ظاهرة التكامل الاقتصادي يكمن في إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، رأس المال، المنتجات، بوصفها شروط ضرورية لإحراز التكامل الكامل، الذي يتطلب إقامة مؤسسات وإتباع سياسات من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز ويتضح من خلال ما سبق، أن التكامل الاقتصادي حسب رأي هؤلاء الاقتصاديين يتمثل في عملية تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية التابعة للدول الأعضاء، عن طريق إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون ذلك، بهدف تحقيق وحدة اقتصادية جديدة.

اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملاً إرادياً من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها.

كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو<sup>3</sup>، ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية

<sup>1</sup> بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، 2009، ص 05.

<sup>2</sup> بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، 2015، ص 04.

<sup>3</sup> سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم"، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 243.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من التداخل بين هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية<sup>1</sup> وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

### أولاً: مزايا التكامل الاقتصادي<sup>2</sup>:

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل في المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول الداخلة في العملية التكاملية حيث كلما زادت المزايا والمنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل أكبر ومن أبرز هذه المزايا:

**1- اتساع حجم السوق :** إن اتساع السوق ينتج درجة كبيرة من التخصيص وتقسيم العمل، حيث يتم الانتفاع من الميزات النسبية للدول الأعضاء فتتخصص كل دولة بإنتاج السلعة التي تكون الكلفة النسبية فيها أقل مقارنة بالدول الأخرى، فيؤدي هذا إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكاليف والأسعار، إضافة إلى زيادة قوة المساومة في تعديل شروط التبادل الدولي لصالح دول التكامل. وبالتالي الحصول على عائد أكبر مقابل صادراتها وحصولها أيضاً على مستورداتها من سلع نهائية أو نصف مصنعة أو أولية بأسعار أقل.

**2-زيادة التشغيل:** إن التكامل الاقتصادي يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكنه أن يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل.

**3-زيادة معدل النمو الاقتصادي:** في ظل التكامل تصبح عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية غير مقيدة بكمية عناصر الإنتاج الموجودة على مستوى دولة واحدة، حيث لديها إمكانية لاستعمال جميع عناصر الإنتاج الموجودة في

<sup>1</sup> نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2001، ص 53-54.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، دون ذكر سنة النشر، ص: 224.

الدول المتكاملة سواء من رؤوس أموال أو الأيدي العاملة الماهرة والفنية، إضافة إلى القدرات الإدارية والتنظيمية، فيزيد الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي فتتحسن معدلات النمو الاقتصادي.

**4-توسيع القاعدة الإنتاجية:** لاشك أن التكامل الاقتصادي<sup>1</sup> يمكن الدول الأعضاء بحكم توفر السوق الواسعة والإمكانيات المالية والمادية والبشرية الكبيرة من إقامة مشروعات هامة، والمتمثلة في الصناعات الإنتاجية، وصناعة مستلزمات الإنتاج، والتي تساهم في توسيع القدرات الإنتاجية، ومتابعة عملية النمو واستمرار عمل النشاطات الاقتصادية.

**5-تطوير القاعدة التكنولوجية:** إن التكنولوجيا تعتبر كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير، وهي تحتاج إلى إمكانيات ضخمة لقيامها، ولذلك فإن التكامل يمكن أن ينتج فرص كبيرة تساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة على الاستجابة للمتطلبات المحلية، فتتوفر للاقتصاد القدرة على الإنتاج والاستخدام والنمو، وهذا بفضل القدرات المالية والمادية والبحثية الواسعة التي يوفرها التكامل الاقتصادي.

**6-توفير درجة كبيرة من الحماية للاقتصاد :** إن عصرنا الراهن هو عصر الشركات<sup>2</sup> العملاقة، وحجم الإنتاج الكبير، والتكتلات الاقتصادية الدولية الضخمة، وحتى تقوم الدولة بحماية اقتصادياتها ومواجهة هذه الحجوم الكبيرة والتكتلات الاقتصادية، فلا مناصه أمامها سوى اتجاهها نحو التكتل فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، حتى تقوم بتكوين حجوم اقتصادية قادرة على المواجهة والمنافسة في الأسواق الدولية، بحدود تسمح لها بتوفير هامش أكثر من الموارد والفائض الذي ينتج لها النمو، ومنه تحقيق علاقات متكافئة مع الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الضخمة.

### ثانيا : أهداف التكامل الاقتصادي:

لا يعد التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا بحد ذاته وإنما توجد أهداف عديدة تسعى أطرافه إلى تحقيقها من خلال التكامل و هي أهداف اقتصادية و اجتماعية وسياسية ؛

**1-الأهداف الاقتصادية<sup>3</sup>:** عند وصول التكامل إلى مراحل متقدمة يكون قد بدأ يحقق هدفه نحو التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء ضمن الآليات التي تساعد على ذلك ؛

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص217.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 242.

<sup>3</sup> غربي هشام، محمد مداحي، مداخلة بعنوان إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية، ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات" المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، 2012.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

- ☑ قيام التكامل يؤدي إلى اتساع السوق الذي يعد حافزا لاتخاذ قرار الاستثمار وتقليل درجة المخاطرة التي تصاحب الاستثمار في المشاريع في المشاريع الكبيرة الحجم ؛
- ☑ اكتساب الدول مركزا تفاوضيا قويا تستطيع من خلالها الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل الدولي، على العكس من كون كل دولة على حدى ؛
- ☑ خلق جو تنافسي والتقليل من حدة الاحتكارات القائمة، إضافة إلى تحقيق الكفاءة الانتاجية ؛

### 2- الأهداف الاجتماعية:

- ☑ حرية انتقال الأفراد بين أقطار المجموعة، مما يعني تبادل القيم الحضارية ؛
- ☑ إثراء الحياة الفكرية و الثقافية المتبادلة بين أطراف المجموعة ؛

### 3- الأهداف السياسية:

- ☑ التقريب بين وجهات النظر المتعلقة بحل المشاكل والصراعات الدولية ؛
- ☑ التقليل من حدة النزاعات بين الدول الأعضاء والقضاء على العنصرية فيما بينهم وإفشاء نظام حق المساواة والشفافية المتبادلة ؛
- ☑ خلق نوع من التعاون الأمني وكذا الدفاع المشترك في حالات العدوان والحروب الإقليمية والدولية ؛

### ثالثا: مقومات التكامل الاقتصادي:

ينطوي التكامل الإقتصادي على جملة من المقومات ، نذكر منها:

#### 1- المقومات الاقتصادية:

**1-1 التخصص وتقسيم العمل:** من الواضح أنه حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائدا للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل تكاملها لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ، و الذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل و لاشك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل و استمراره و نجاحه وفاعليته . أما في حالة عدم توفر التخصص و تقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة داخل جو من التنافس الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا، أو تضرر بعضها

لصالح البعض الآخر و هو الحد الأدنى للضرر، و لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص و تقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب حدوث الأضرار و تحقيق منافع أكبر<sup>1</sup>.

**1-2 انسجام السياسات الاقتصادية:** خاصة السياسة التجارية ، النقدية ، المالية ، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة إلى ذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن من التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعادة سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء .

**1-3 تجانس اقتصاديات أطراف التكامل:** ويعتبر أهم مقوم نجاح التجارب التكاملية ، فبعدا عن المثاليات والعوائق فإن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المعيق ، والمطلب الذي يهوي بالتكامل بحيث نتبع عن حقيقة التكامل المطلوب ، بما يفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه ، ومرتجيات فحواه ، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل<sup>2</sup>.

**1-4 توفير البنية الأساسية المناسبة:** تظل المكاسب المتحققة من الانضمام إلى التكتل محدودة في حالة افتقار دول التكتل إلى بنية أساسية متطورة ، وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل فالجمال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الإقتصادي ، إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك ، لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الإقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الإقليمي وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة ، خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة.

**1-5 توفير الأيدي العاملة المدربة:** من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الإقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكامل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة .

<sup>1</sup> نور الدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005/2006، ص11.

<sup>2</sup> بوصيب صالح رحيمة ، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية ، "دراسة حالة اليونان" مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة ، ص14.

### المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي :

تركز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في اطار اتفاق بينها على تبادل امتيازات و أفضليات التجارة حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع احداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية، وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية. ومن أجل الوصول الى أعلى مرحلة وهي الاندماج يجب المرور بأربع مراحل وهي كما يلي:

#### أولاً: منطقة التجارة الحرة :

هي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة<sup>1</sup>.

وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة<sup>2</sup>.

كما تعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص اذا انها تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المدرجة تحت نطاقها ، وتختلف عنه في ان الدول الأعضاء غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية ، حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة و استقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل ، الاسكندرية: الدار الجامعية، (2002)، ص195.

<sup>2</sup> د.فؤاد أبو ستيت، (التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة) ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، (2004)، ص11.

<sup>3</sup> حسن علي خربوش ، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1984 ، ص12.

### ثانيا: الاتحاد الجمركي:

يمثل الاتحاد الجمركي ثاني صورة التكامل بعد منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية<sup>1</sup>.

في هذه المرحلة، يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليميا جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أو ثقب على سياسات وسيادات الدول الأعضاء.

### ثالثا: السوق المشتركة (Common market):

تعتبر السوق المشتركة درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي وتمثل الاتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفات موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الانتاج بينها كالعامل ورأس المال. وتتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة التجارية الموحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. ولكن تختلف السوق المشتركة عن الاتحاد الجمركي في السماح بحرية عناصر الانتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

### رابعا: الاتحاد الاقتصادي :

هذه المرحلة أكثر تكاملا من النماذج السابقة، بحيث بالإضافة الى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الانتاج كالعامل ورأس المال بين دول الأعضاء، والتعريفات الجمركية الموحدة اتجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وهذا الى جانب السياسات

<sup>1</sup> د. السعيد بوشول ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه ، مرجع سبق ذكره ،ص22.

<sup>2</sup> أحما حمة فيروز، التكامل الاقتصادي العربي ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، 2012/2013،ص22.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها..... والاتحاد الأوروبي<sup>1</sup> يعتبر اتحاد اقتصاديا منذ 1993 وعموما فان النموذجين الأولين هما يشكلان اتفاقات تجارية فقط ,بينما يشكل النموذجان الآخران مسارا موحدًا في انجاز برامج التنمية.

من المفيد التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل فالتعاون يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون اقتصادي باتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية .وهذه السلطة العليا تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء ،وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي.

جدول رقم (01) : أهم مراحل التكامل الاقتصادي

ملامح التكامل				نوع التكامل
تنسيق كافة السياسات الاقتصادية	حرية تحرك عوامل الانتاج	رسوم جمركية خارجية موحدة	تجارة حرة بين الاعضاء	
			✓	منطقة تجارة حرة
		✓	✓	اتحاد جمركي
	✓	✓	✓	سوق مشتركة
✓	✓	✓	✓	اتحاد اقتصادي

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ص196

### خامسا: الاندماج الاقتصادي (الوحدة الاقتصادية):

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم في هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى، وهذا بغرض إزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء، ولا شك أن مثل هذا الإجراء يثير قدرا من المشكلات، خاصة المتعلقة منها باختلاف الحالات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث تستدعي كل حالة اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دقيش ليلي شيبه مفيدة، مذكرة التكامل الاقتصادي، افاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، 2012/2011 ص17.

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش، اسامة محمد الغول، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص41.

### سادسا : الاتحاد النقدي :

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول<sup>1</sup> قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا ادراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، واطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد .

من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي، والذي قام بين (11) دولة أوروبية في البداية، حيث دخلت العملة الأوروبية الموحدة حيز التطبيق ابتداء من سنة 1999 ، وذلك بجانب عملات الدول الأعضاء، والتي انسحبت تدريجيا في فترة انتقالية استمرت حتى عام 2002 ، ومن ثم أصبحت العملة الجديدة (اليورو) هي العملة الرئيسية في التعامل بين الدول الأعضاء وأصبحت أيضا عملة تنافس الدولار الأمريكي في التعاملات الدولية.

### سابعا: الاتحاد الاقتصادي التام :

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاققتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية ترأب تنفيذ تلك السياسات الموحدة<sup>2</sup>، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> دنيا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الاردن، فيفري، 1985، ص 05.

<sup>2</sup> بمن الحماقي، "التطور الاقتصادي"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 113.

<sup>3</sup> محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 243.

### المبحث الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أبرز التكتلات الاقتصادية الفاعلة في الوطن العربي ، حيث قامت بخطوات كبيرة على أرض الواقع لتحسيد التكامل منذ سبعينات القرن الماضي من خلال تحقيق التنسيق والترابط والتكامل بين الدول الاعضاء.

في هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي وكذا أهم المحطات التي مرت بها عملية التكامل بين دوله، وكذا الأهداف والدوافع الرامية إلى إنشائه .

#### المطلب الأول :نشأة مجلس التعاون الخليجي<sup>1</sup> :

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي في 16/05/1976 عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزراءها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980 ، فقد عرضت الكويت تصوراتها الاستراتيجية على القادة لدول الخليج وأوضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية فكانت الاستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجمع وزراء خارجية دول الخليج الست في مدينة الرياض في فيفري 1981 ، أسفر عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو اتحاد وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض<sup>2</sup> ، عقد وزراء خارجية دول الخليج اجتماعات في العاصمة العمانية مسقط ، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس ، وفي 25/05/1985 عقد قادة السعودية ، الكويت و قطر ، الإمارات ، البحرين ، سلطنة عمان ، في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وتم فيها إقرار النظام الاساسي واختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وكذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس ، وأخيرا اختيرت العاصمة السعودية " الرياض " مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون.

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بالعضوية في آخر الأمر. إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات تظل بعيدة الأمد. ولم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع

<sup>1</sup> مجلس التعاون الخليجي الامانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث "التكامل والوحدة" الطبعة الثانية ، مركز المعلومات 2010 ، ص 10-14.

<sup>2</sup> صلاح عباس ، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 64.

الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000 وستقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية<sup>1</sup>.

إن انضمام الأردن والمغرب إلى " دول التعاون " ينطوي على فائدة مشتركة كونه يندرج في سياق توحيد الصف العربي وإن جزئيا في عالم تحكمه التحالفات القائمة على المصالح المشتركة ,و إن الأردن هو امتداد جغرافي لدول المنطقة وقبائلها ويتميز بجودة التعليم النوعي ويمكن الاستفادة منه ويتميز بوجود البنية المناسبة للاستثمارات الخليجية السياحية والأردن يتمتع بنسبة عالية وتقارب الكثير من الدول الأوروبية وهي وجود 2000 باحث لكل مليون مواطن وهي من النسب المرتفعة عالميا كما أن الأردن يمتاز بالصناعات الدوائية وقد يكون قاعدة للاكتفاء الذاتي من الأدوية لدول الخليج وقاعدة استثمارية مستقبلية في تقديم الخدمات الطبية والسياحة العلاجية لدول المنطقة إذا تم دعم هذه المشاريع من دول الخليج عبر مشروعات مشتركة.

### المطلب الثاني: هيكل و أهداف مجلس التعاون الخليجي

أولا : الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي :

**1- المجلس الأعلى :** هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، و رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، و يجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، و تأييد عضو آخر ، و في قمة أبوظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة و اللاحقة ، و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد ، و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة فب التصويت و في المسائل الاجرائية بالأغلبية .

**هيئة تسوية المنازعات:** تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة خلاف النظام الاساسي .

**2-المجلس الوزاري :** يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عليهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة اشهر و يجوز له عقد دورات استثنائية بناء على طلب أي من الاعضاء و تأييد عضو آخر ، و يعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الاعضاء ، و تشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور اخرى اقتراح

<sup>1</sup> روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004 ص4 .

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته كما يقوم بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى و اعداد جدول اعماله.

3- الأمانة العامة: تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في اعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك ، و اعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ، و متابعة تنفيذ القرارات و اعداد الدراسات و التقارير التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ، و التحضير للاجتماعات و اعداد جدول أعمال المجلس الوزاري و مشروعات القرارات و غير ذلك من المهام<sup>1</sup>.

يتألف الجهاز الاداري للأمانة العامة من الآتي :

أ - أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب - خمس أمناء مساعدين للشؤون السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الامنية و الانسان و البيئة ، و رئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي في بروكسل ، و يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ج - مدراء عامون قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين ، و يتم تعيينهم من قبل الأمين العام .

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المختصة و المساندة هي الشؤون السياسية ، و الشؤون الاقتصادية و الشؤون العسكرية ، الشؤون الأمنية ، و شؤون الانسان و البيئة و الشؤون القانونية ، و الشؤون المالية و الادارية ، و مكتب براءات الاختراع ، و مركز المعلومات . يضاف الى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الاتحاد الاوروبي في بروكسل ، و المكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين ، و مكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان .

<sup>1</sup> موقع الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، الهيكل التنظيمي ، تاريخ الاطلاع 2017/02/23 .

### ثانيا : أهداف دول مجلس التعاون الخليجي :

يوجد مجموعة من الأهداف التي يسعى مجلس التعاون الخليجي لتحقيقها من وراء إقامة هذا الكيان الاقتصادي و السياسي ، وذلك على غرار باقي التكاملات الاقتصادية الأخرى في العالم ، بحيث نص النظام الأساسي لمجلس التعاون عليها في شكل خطوط عريضة، و تتمثل في<sup>1</sup> :

- أ . تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها ؛
  - ب . تعميق و توثيق الروابط و الصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ؛
  - ج .وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية المالية و التجارية ، الجمركية و المواصلات، المجالات التعليمية و الثقافية، و الاجتماعية و الصحية و المجالات الإعلامية و السياحية و التشريعية و الإدارية ؛
  - د . دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية، و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة، و تشجيع القطاع الخاص بالفائدة على شعوب المنطقة ؛
- من خلال تحليل أهداف مجلس التعاون الخليجي، يتبين لنا أنها تتميز بشمولية و اتساع الأفق، كما أنها مرنة فهي عبارة عن عموميات ، و النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يوضح المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، فهي خالية من أي إشارة إلى موضوع الأمن في أي مجال من مجالات التي تضمنتها المادة الرابعة، التي تنص على وضع أنظمة متماثلة في مختلف المجالات، كما جاءت تصريحات مسؤولي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في عديد المناسبات مؤكدة على أنه ليس تكتلا سياسيا أو عسكريا أو أمنيا، و ليس موجها ضد أحد ، و إنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل و مقومات الاندماج و توثيق عرى التعاون بين أعضائه.

### المطلب الثالث: انجازات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل الاقتصادي:

#### 1\_ منطقة التجارة الحرة الخليجية :

تعد زيادة التبادل التجاري أحد أهم الدوافع لإقامة أي تكتل اقتصادي في العالم، لما له من اثر ايجابي على الرفع من درجة التخصص في الاقتصاديات دول الأعضاء، و تخفيض الأسعار و زيادة الكفاءة الإنتاجية، و اتساع نطاق السوق) سبق التفصيل فيها بالفصل الثاني فيما يتعلق بالآثار المترتبة على التكتلات الاقتصادية(، و هذا ما يفسر شروع دول مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981 باتخاذ كل الإجراءات و الترتيبات القانونية و الإدارية اللازمة من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها ، و قد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في 1981

<sup>1</sup>أمانة مجلس التعاون الخليجي، "المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض السنة 2010 ، ص09. تاريخ الاطلاع 2016/06/25.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

الأحكام الأساسية لمنطقة التجارة الحرة الخليجية، و لم تدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ إلا في مارس 1983 و استمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية سنة 2002 ، أين تم تطورها إلى اتحاد جمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي<sup>1</sup>.

- إضافة لما سبق ، هناك مجموعة إجراءات أخرى تنظم عمل المنطقة التجارة الحرة الخليجية المتمثلة فيما يلي :

✓ السماح باستيراد و تصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول المجلس بدون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ؛

✓ في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها؛

✓ العمل بنظام التخليص الفوري لا نهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون المراكز الحدودية لدول المجلس ؛

✓ إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس ؛

**عوائق تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية :** هناك مجموعة من العوائق التي حالت دون وصول منطقة التجارة الحرة الخليجية الى تحقيق قفزة نوعية والدفع بها قدما ومن بين أهم هذه العوائق نذكر<sup>2</sup> :

1. غياب موقف موحد للدول مجلس التعاون الخليجي اتجاه القطاع الخاص في ما يتعلق بالأطر و التشريعات المقدمة له ؛

2. تسجيل بعض النقائص الادارية والمتمثلة في طول انتظار الشاحنات المحملة بالبضائع بسبب عدم دقة الوثائق الخاصة بها أو بسبب محدودية أداء وتكوين رجال الجمارك في المنافذ الحدودية ؛

3. مشكلة البطء المسجل في توحيد المعايير والمقاييس بين الدول الأعضاء حيث تم الموافقة على توحيد 107 معيار في ظرف 10 سنوات وهي نسبة ضعيفة مقارنة بتكتلات أخرى ؛

4. وجود فجوة بين القوانين والتشريعات الصادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء حسب كل بلد ؛

<sup>1</sup> أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الانجاز"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2007، ص 55، ص 56 .

<sup>2</sup> يوسف خليفة اليوسف، "مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 350، ص 351.

### 2-الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي :

1-2 مفهوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس : هو المنطقة التي ستبعد فيها الرسوم الجمركية و اللوائح و الإجراءات المعيقة للتجارة بين دول الاتحاد وتطبق فيها رسوم جمركية و لوائح تجارية و جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، و يقوم على الأسس التالية<sup>1</sup>:

✓ تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ؛

✓ نظام قانون جمركي موحد؛

✓ اعتماد لوائح و أنظمة متماثلة ؛

✓ توحيد النظم و الإجراءات الجمركية و المالية و الإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد و التصدير و إعادة التصدير ؛

✓ نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة ؛

✓ انتقال السلع بين دول الاتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية ؛

✓ معاملة السلع في دولة من دول الاتحاد معاملة المنتجات الوطنية ؛

يمثل الاتحاد الجمركي ثاني صور التكامل بعد منطقة التجارة الحرة ، وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد ازالة كافة القيود على التجارة البينية<sup>2</sup>.

- و قد تم تحديد فترة انتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي خلال الفترة 2009/2003 وتعطي هذه الفترة للدول

الأعضاء فرصة التأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي في النواحي التالية :

\_ استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية ؛

\_ استيراد المواد الغذائية ؛

\_ استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع ؛

\_ استمرار حماية الوكيل المحلي ؛

\_ استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز الحدودية بين دول المجلس ؛

\_ التحصيل المشترك للإيرادات الجمركية ؛

<sup>1</sup> و ليد عبد مولا، التجارة البينية الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 19 أبريل 2010 ، ص 6، ص7.

<sup>2</sup> Jean-François Mittaine, François Pequerul, les union économique régionales (Paris, armand Colin 1999) P16.

### 2-2 الآثار الاقتصادية المتوقعة لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس<sup>1</sup>:

- 1 - تقليل الصعوبات والقيود التي تواجه تنقل السلع الوطنية والأجنبية بين دول المجلس .
- 2 - زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- 3 - زيادة المنافسة وارتفاع معدلات الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة نتيجة لتسهيل انسياب التجارة البينية، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلك.
- 4 - خطوة ضرورية للوصول إلى سوق خليجية مشتركة .
- 5 - دعم القوى التفاوضية لدول المجلس مجتمعة والحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجال التجارة والاستثمار .
- 6- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الاعضاء من العالم الخارجي .

### 3\_ السوق المشتركة الخليجية :

صدر إعلان الدوحة بشأن\*قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة<sup>2</sup>.

وتهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

ويأتي إعلان السوق الخليجية المشتركة استجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، وتعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

حيث أن الأسس ومتطلبات تعتمد على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يُعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وعلى وجه الخصوص ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل الجمركي ، الرياض ، سنة 2010، ص20 .

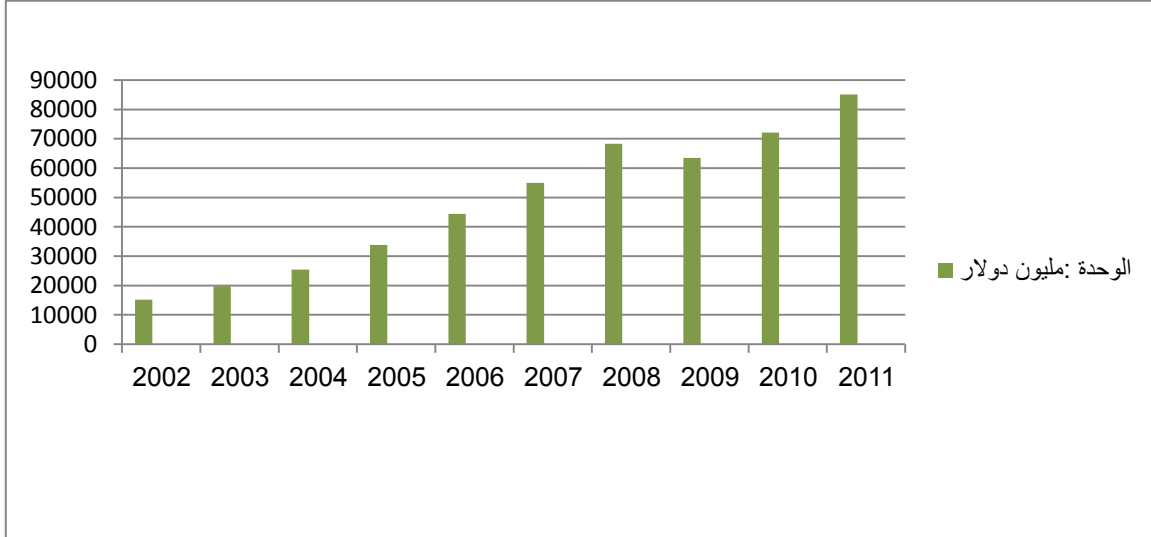
<sup>2</sup> الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة ، [www.gcc-sg.org](http://www.gcc-sg.org) .

<sup>3</sup> مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل المشترك ، الرياض ، سنة 2010، ص18 .

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف،
5. تنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية.
6. مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
7. تملك العقار وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
8. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

الشكل (01) : إجمالي التجارة البينية (صادرات و واردات)



المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون، السوق الخليجية المشتركة حقائق و ارقام ، العدد الخامس ، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الاحصاء ، ديسمبر 2012 ، ص 99 .

وتطبيقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين ديسمبر 2002م بتحديد نهاية عام 2007م، كموعده لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 فقد تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود التي تمت خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ إقرار البرنامج الزمني للسوق المشتركة\*، حيث قامت اللجان المختصة العاملة في إطار مجلس التعاون بوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها الاستفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن

اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة. وحددت لجنة التعاون المالي والاقتصادي مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي<sup>1</sup>:

1. تقييم خطوات تنفيذ السوق الخليجية المشتركة ورفع توصياتها وتقاريرها للجنة وكلاء وزارات المالية تمهيداً لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

2. بحث كل ما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، خاصة ما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية.

3. مناقشة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة.

4. مناقشة حملة التوعية اللازمة للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة والامتيازات التي توفرها للمواطنين، والتوصية بما يحقق ذلك.

5. متابعة مواضيع السوق الخليجية المشتركة التي تبحثها اللجان الأخرى وترفع توصياتها بشأنها إلى لجنة الوكلاء تمهيداً لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي ومتابعة سير عمل السوق.

6. تحديد الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.

7. متابعة تطبيق قرارات المجلس الأعلى ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.

#### 4- مرحلة الاتحاد النقدي و الاقتصادي: يتمثل الهدف الاسمي للاتحاد النقدي في تحقيق اعلى درجات

التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و الوصول الى المواطنة الخليجية . و نظرا لكون الدول الاعضاء تجسد مفهوم الاقتصادات الناشئة فإنها تملك قدرة حقيقية لتحقيق قفزات نموية كبيرة ، و بالتالي فان قياس مكاسبه أو تكاليفه يجب أن يأتي ضمن المنظور الاستراتيجي . و تتجسد أبرز المكاسب الاستراتيجية في ما يلي<sup>2</sup>:

1. من المتوقع أن يشكل الاتحاد النقدي نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية و مؤسساتية متميزة ، مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون الخليجي ؛

2. ان هذا المشروع سيعزز مفهوم الاخاء السياسي و الاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون ؛

3. يعزز هذا المشروع الحضور الاقليمي و الدولي لمجلس التعاون ككيان يمثل لاعبين اساسيين في الاقتصاد العالمي ؛

<sup>1</sup> السوق الخليجية المشتركة : حقائق وأرقام الأمانة العامة : العدد 2 الرياض مركز المعلومات ، 2009 م ، ص12.

<sup>2</sup> الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس في مجال التكامل النقدي 2002-2010 ، الرياض ، 2010، ص9.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

الجدول رقم (02) : كرونولوجيا مشروع الاتحاد النقدي الخليجي .

السنة	1981	1983	1994	2000	2001	2002	2003	2005	2007	2008	2009	2010
مسار المشروع	1. تأسيس مجلس التعاون	1. اطلاق منطقة التجارة	انشاء الشبكة الخليجية	ربط دول المجلس عمالاتها بالدولار الاميركي	التصديق على الاتفاقية الاقتصادية	انشاء اللجنة الفنية للاتحاد النقدي	اطلاق الاتحاد الجمركي	اعتماد معايير التقارب	اعتماد طرق احتساب معايير التقارب	اطلاق السوق المشتركة	التصديق على اتفاقية الاتحاد النقدي	دخول اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الاساسي للمجلس حيز التنفيذ

من اعداد الطالب : بناء على انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال الاتحاد النقدي ، الامانة العامة لمجلس التعاون .

تهدف هذه المرحلة لتحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، حيث تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، بهذا تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية<sup>1</sup>:

1. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.

2. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.

3. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.

4. تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون"<sup>(4)</sup>. كما تقرر اصدار عملة موحدة لدول الخليج الست في عام 2010، حيث عمدت ثلاث من هذه الدول عام 2003، الى ربط عملاتها بالدولار الاميركي، تمهيدا لذلك.

ومع ذلك يرى المراقبون أن الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون، لازالت بعيدة عن الوحدة الاقتصادية التي استهدفت تحقيقها لدى إنشاء التحالف بينها، حيث تنتهج سياسة نفطية ونقدية ومالية منفصلة عن بعضها البعض، فيما لم يبلغ نطاق التنسيق الاقتصادي بينها المستوى الذي كان مقررا أن يصل إليه بعد مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء المجلس، كما أصبح هدف توحيد العملة الخليجية بحلول عام 2010 موضع شك، في ضوء عزوف

<sup>1</sup> مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي ، الرياض ، سنة 2010، ص22 .

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

بعض دول الخليج عن ربط عملتها بالدولار الأميركي السعودية والكويت والبحرين، وفي ضوء اعلان سلطنة عمان عن عدم تمكنها من الالتزام بالموعد المحدد لذلك، عدم الاتفاق على فك ارتباط مع الدولار كما استبعد وزير المالية القطري أن يبدأ التعامل بالعملة الموحدة عام 2010 كما كان متوقعا بسبب عدم التزام الدول الأعضاء بالتعامل مع مشكلة التضخم المالي لديها. والجدير بالإشارة الى أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نمو اقتصاديا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة، ولا سيما بفضل أسعار النفط العالية وتنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

وقد ارتفع مجمل حجم الانتاج المحلي الخام لهذه الدول من سبعمائة مليار دولار لعام 2006 الى 1210 مليار دولار خلال العام المنصرم حسب معطيات صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>. وعلى ذلك، فإن المشكلة الحقيقية أمام التوحيد الاقتصادي والنقدي الخليجي متمثلة في الإرادة السياسية بالدرجة الأولى، فالمشكلات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي لا تختلف عن المشكلات التي تواجه دول مجلس التعاون في إقامة الوحدة النقدية، إن لم تكن أكثر منها وطأة، من حيث التنزع القيادي ومشكلة الزعامة والتباين في الرأي حول الوحدة على المستويين الرسمي والشعبي والتباين في حجم المكاسب التي تعود على كل دولة وتخوف بعض الدول الصغيرة من سيطرة الدول القوية<sup>2</sup>. ولكن تأثير هذه المشكلات أكبر في دول المجلس، وفي الوقت نفسه هناك العديد من العوامل التي تجعل من التوحيد النقدي أكثر سهولة بين المجلس بحيث إنه رغم كل هذه المشكلات يمكن أن يقوم التكامل النقدي بين دول المجلس، وذلك عبر آليات وسبل تضمن في البداية احتفاظ هذه الدول بعملاتها الوطنية وبجزء مهم من سيادتها النقدية والمالية والاقتصادية، إذ إن التكامل النقدي بهذا المعنى يحتاج إلى قرارات سياسية متدرجة داعمة ودافعة له، والتدرج كما نرى له مبرران هما<sup>3</sup>:

**المبرر الأول:** إن التكامل النقدي يحتاج إلى فترة لبناء سوق خليجية مشتركة ومؤسسات نقدية ومالية جديدة وتنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية والقيام بعمليات التكييف بصورة متدرجة.

**والمبرر الثاني:** إن التدرج يأخذ في الحسبان مسألة السيادة الوطنية التي تزداد حدتها عند الاقتراب من إنشاء الوحدة النقدية، الذي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن سلطاتها لصالح سلطة فوقية تمثل السلطة المركزية الجديدة

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007م ص 35.

<sup>2</sup> مجلس التعاون الخليجي، الامانة العامة، اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، السعودية، سنة 2010 ص 20.

<sup>3</sup> الامانة العامة، اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، المرجع السابق، ص 22-30.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

للمجموعة، وهو ما يستدعي اتباع الأسلوب التدريجي للتقريب بين وجهات النظر السياسية وخلق الإقناع الشعبي بمستقبل موحد للمجموعة .

إلا أن البعض يرى أنه من الضروري اتخاذ خطوات سريعة غير تدريجية لتحقيق الوحدة النقدية؛ لأن التكاليف المترتبة على هذا التسريع لن تكون باهظة، بل إن السير ببطء نحو الوحدة النقدية قد يؤدي إلى ظهور مشكلات سياسية ليست بالحسبان، وظهور تعارض في المصالح الاقتصادية بصورة عميقة، مما يعرقل الوصول إلى الوحدة النقدية المنشودة. ولذلك فمن الأفضل لدول المجلس التي تسودها درجة عالية من التجانس في الأسعار والتكاليف، ومصادر الحصول على الإيرادات ودرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي وإدارة الميزانية، أن تنطلق نحو إقامة وحدة نقدية كاملة فيما بينها.

وأما اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي فقد دخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة أربع دول عليها هي الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر\*، مشيراً إلى أن محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بموجب هذه الاتفاقية سوف يضعون البرنامج الزمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي تمهيداً للوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، معرباً عن الأمل في أن تنضم دولة الإمارات العربية

### \* آليات تفعيل التكامل النقدي الخليجي :<sup>1</sup>

انطلاقاً مما سبق، فمن أجل تفعيل التكامل النقدي الخليجي لابدّ من اتباع الآليات والوسائل التالية:

1- الاستثمار الموحد للموارد المالية لدول المجلس، على أن يتم تجميع الموارد المالية الحكومية في مؤسسة النقد المشتركة التي ستكون بمنزلة البنك المركزي لهذه المجموعة وإيجاد المنافذ الاستثمارية الملائمة لهذه الموارد على الصعيدين المحلي والعربي والدولي لمقاومة الانعكاسات الخارجية على اقتصاداتها المحلية.

ويتعيّن على هذه الدول استخدام تلك الموارد باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة فيما بينها، بهدف إنتاج السلع والخدمات لغرض الاستهلاك المحلي تقليل من الاستيراد من الانتاج الخارجي وتخفيض الإنتاج الخارجي لاقتصادياتها قدر الإمكان، بحيث يتم توسيع فرص الاستثمار المحلية وتجنّب الموارد المستثمرة محلياً التعرّض لمساوئ تدهور قيم العملات الأجنبية، والتضخم الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة. بالإضافة إلى ذلك لابد من إقامة نوع من التكامل النقدي الجزئي على صعيد حركة رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون العربية الأخرى وخاصة المجاورة لها، بهدف استثمار الموارد المالية الفائضة في الدول الأخيرة مقابل حصولها على عناصر

<sup>1</sup> مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي ، الرياض ، سنة 2009، ص 25 .

## الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

الإنتاج غير المتوفرة لديها، والتي يحتمل أن تتوافر دول عربية أخرى. وهذا ما يوسع من فرص الاستثمار داخل المنطقة العربية التي تتحرك إليها الموارد المالية لدول المجلس بهدف تحقيق فوائد اقتصادية مشتركة للطرفين<sup>1</sup>.

2- ضرورة تكوين كتلة تجارية خليجية في مواجهة العالم الخارجي، فالدول المعنية تستطيع الاقتصاد في احتياطاتها الأجنبية أو زيادتها إذا تمكنت من الحصول على الواردات بأسعار مخفضة وتسويق صادراتها النفطية بشروط مناسبة في السوق الدولية، إلا أن ذلك غير ممكن إلا إذا أقدمت تلك الدول على مواجهة شركائها التجاريين بصورة موحدة في محاولتها للحصول على السلع والخدمات الأجنبية، وتصريف منتوجها النفطي في الأسواق الأجنبية، وهي أقدر على تحقيق ذلك ما دامت تنتج منتجًا واحدًا يصدر تقريبًا إلى المنافذ نفسها التي تستورد منها ؛

3- إصدار عملة مشتركة، ولتكن (الدينار العربي الخليجي) لتكون بمنزلة العملة القانونية المتداولة في أرجاء منطقة مجلس التعاون، وتحل محل العملات الوطنية بصورة تامة ؛

4- ربط "الدينار العربي الخليجي" بمؤشر ترجيح الواردات مع توحيد السياسات الاقتصادية بما فيها السياسات النقدية والمالية ؛

5- أن يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإشراف على تنفيذ الوسائل اللازمة لتحقيق التكامل النقدي بين دول المجلس، باعتباره السلطة السياسية والاقتصادية الأعلى للمجموعة المقترحة. إذ وستبدأ أربع دول خليجية هي السعودية والكويت وقطر والبحرين العمل باتفاق الاتحاد النقدي الخليجي، الذي ينص على إنشاء مجلس نقدي خليجي يتحول في ما بعد الى مصرف مركزي يصدر العملة الموحدة<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،ص76 .

<sup>2</sup> الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010 ، الرياض ، السعودية ، سنة 2010 ، ص 20 .

### خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للإطار النظري للتكامل الإقتصادي ، يمكن أن نقول بأن التكامل الاقتصادي يتمثل في عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك، بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة، تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية .

تمت الإشارة في هذا الفصل الى تكامل دول مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر من بين التكاملات العربية الأكثر تطبيقاً على أرض الواقع ، من خلال الانجازات على مستوى الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة في انتظار اصدار العملة الموحدة .

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

تمهيد :

شهد الاقتصاد العالمي أزمات ظرفية متعاقبة طيلة النصف الثاني من القرن الماضي إلى اليوم، من بينها الأزمة المكسيكية لسنة 1982، وأزمة البورصة الأمريكية في أكتوبر 1987، والأزمة اليابانية لسنة 1990، والأزمة الآسيوية لسنة 1997 وأخيراً الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في أقوى آثارها سنة 2008.

وقد أثرت هذه الأخيرة على اقتصاديات معظم البلدان العربية عموماً، و دول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً وان كان أقل نسبياً من تأثر البلدان الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها أن ارتباط اقتصاديات البلدان العربية غير المصدرة للنفط ولا سيما أسواق المال بالاقتصاد العالمي ، وأن البلدان المصدرة الرئيسية للنفط استطاعت أن تحد من تأثير الأزمة بفضل ما تملكه من احتياطي نقدي وفر لها مرونة في التعامل مع التأثيرات السلبية على اقتصادياتها، وخاصة على القطاع المالي .

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الأزمة المالية العالمية (2008) و تأثيراتها على مشروع التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال مبحثين :

**المبحث الأول : ماهية الأزمات المالية ؛**

**المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي ؛**

### المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية

تعتبر الأزمة المالية المعاصرة من الأزمات التي أحدثت اضطراباً و اختلالاً كبيرين في الاقتصاديات المحلية و الدولية لما خلفته من خسائر و نتائج سلبية عليها، فالمشاهد و المتبع لمسار هذه الأزمة من بدايتها يلحظ و يظهر له جلياً عمق الدمار والخسائر المسجلة فيه، و هذا نتيجة لانتشار و اتساع رقعة الأزمة فهي على غير سابقاته من الأزمات الأخرى.

ومن ما سبق ذكره و يجب التعرف على الأزمات المالية ، أهم مراحلها ، و حلولها .

### المطلب الأول : مفهوم الأزمة المالية

#### أولاً: تعريف الأزمة المالية :

هناك عدة تعاريف للأزمة المالية تختلف فيما بينها، وسوف نذكر أهمها:

- يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبياً في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم مما ينجم عنه أثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة<sup>1</sup>.

- كما يمكن تعريفها على أنها: انهيار في الأسواق المالية مصحوباً بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي<sup>2</sup>.

وهناك من يعرفها على أنها: "تتمثل في الاضطراب الذي يحدث في الأوراق المالية، ويتميز هذا الأخير بانخفاض في أسعار الأصول، وإعسار المدينين والوسطاء، وهذا الاضطراب ينتشر عن طريق تشعب النظام المالي، ويعمل على إتلاف طاقة السوق، كما يؤثر على فعالية رؤوس الأموال في الاقتصاد<sup>3</sup>.

كما هناك من يرى أن الأزمة المالية هي " حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماشاً اقتصادياً عادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة الذعر والحذر في أسواق المال.

<sup>1</sup> - الحسيني عرفات تقي، "التمويل الدولي"، دار محلاوي للنشر، عمان، 1999، ص200.

<sup>2</sup> - البدوي عبد الحافظ السيد، "إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة"، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1999، ص37.

<sup>3</sup> - Girardin Eric, "Finance internationale l'état actuel de la théorie".: édition économique ,Paris, 1992, P409

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

ثانيا: تصنيف الأزمات المالية :

1- الأزمات المصرفية : تكون هناك أزمة مصرفية إذا تحققت المعايير التالية<sup>1</sup> :

- إذا بلغت نسبة الديون المعدومة إلى مجموع القروض بالجهاز المصرفي نسبة تتجاوز 10% ؛
  - إذا نتج عن الأزمة تأمين بعض البنوك ؛
  - وجود حالة هستيرية بنكية متمثلة في تسهيل كبير للودائع من قبل المودعين مما يستدعي تدخل السلطات في تجميد الودائع أو إغلاق البنوك أو تعميم تأمين القروض ؛
  - إذا تجاوزت تكلفة الإصلاح أو عملية الإنقاذ للنظام المالي 2% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي ؛
- وتأخذ الأزمة المصرفية الأشكال التالية:

أ- أزمة السيولة<sup>2</sup>:

تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع . وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين اذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث الأزمة وتصبح أزمة مصرفية اذا امتدت الى بنوك أخرى .

ب- أزمة الائتمان:

تحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب وهنا تحدث أزمة في الاقراض .

2- أزمات العملة:

تحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عملية المضاربة مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة ومهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة ، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب فوق 25% كما تسمى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات<sup>3</sup> .

3- الأزمات التوأم<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> دانيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع بيروت 1992، ص11.

<sup>2</sup> Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, les Crises Financières, la Documentation Française, Paris 2004, p 15.

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر الأردن، 2010، ص319.

<sup>4</sup> السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، مرجع سابق، ص320.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

إذا كانت الأزمة في شكل انهيار أسعار و عوائد الأوراق المالية و إفلاسات و فشل البنوك أو في شكل انهيار البنوك و انهيار قيمة العملة فتسمى بالأزمات التوأم Twin Crises . ويمكن توضيح سيناريو حدوث التوأمية بين الأزمة المصرفية و أزمة العملة على النحو التالي:

من أزمة مصرفية إلى أزمة سعر صرف: إذا قام البنك المركزي بمحاولة إنقاذ بعض البنوك التي على وشك الانهيار من خلال تقديم المزيد من القروض والائتمان، فيمكن أن يحدث نتيجة ذلك الفعل تفاقم في المديونية المحلية للبنوك، ويمكن أن تولد أزمة ثقة لدى المتعاملين الذين يحاولون التخلص من العملة المحلية مما ينتج انخفاضاً كبيراً في سعر الصرف واستنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية.

من أزمة سعر صرف إلى أزمة مصرفية: عندما تقع أزمة سعر صرف وتحسباً لانخفاض قيمة العملة المحلية، يسعى المتعاملون إلى التخلص من العملات المحلية واقتناء العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض حاد في احتياطي البنوك من العملات الأجنبية مما يضعف موقفها الحالي. كما أنّ تخفيض قيمة العملة نتيجة الأزمة سوف يخفض من قيمة الخصوم البنكية بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة.

### ثالثاً : أسباب حدوث الأزمات المالية :

رغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في معظم الأزمات وهي :

- نقص الشفافية : ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية مما يؤدي فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال الى الخارج<sup>1</sup>.

- تتدفق رؤوس الأموال الضخمة للداخل والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الاقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين ، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية . وعندما يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية ازاء العملات القيادية ، يؤدي هذا موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج<sup>2</sup>.

- ضعف الاشراف والرقابة الحكومية مما يؤدي الى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة .

<sup>1</sup> عرفان الحسني ، الاقتصاد السياسي لازمة أسواق المال الدولية ، مجلة المال و الصناعة ، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي ، العدد 25 ، 2007 ، ص15.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مرجع سابق، ص10.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة ، اذ تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب<sup>1</sup> .

- الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي : يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد ، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي ، وهو ما يسمى ب "التمويل المتحوط" . وفي مرحلة النمو تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح ، فتبدأ بالحصول على التمويل والتوسع في اقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا ، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة . وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطر بشكل معنوي في نظام الائتمان . وفي حال حدوث مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الاحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض ، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها ، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها ، وتتحول الى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجددا<sup>2</sup> .

-الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان ، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات ، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي ، وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون و استخدامه في الانتاج<sup>3</sup> .

### المطلب الثاني : أهم الأزمات المالية

#### الفرع الأول : أزمة وول ستريت 1929:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و استفاد المواطنون من زيادات في المستوى

<sup>1</sup> بلوافي أحمد، أزمة عقار . أم أزمة نظام؟ حوار الأربعة بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، 22 أكتوبر 2008، ص03 متاح على الموقع:

[http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar\\_Arbeaa/abs/PDF-Hiwar4/Belwafi01.pdf](http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/abs/PDF-Hiwar4/Belwafi01.pdf)

<sup>2</sup> عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، نفس المرجع السابق ص05.

<sup>3</sup> د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 147، سنة 1990، ص206.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

المعيشي و الاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929 .

هذا الرخاء أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية و الأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون ، و كانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على الفكر الكلاسيكي تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.

نتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، و أدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أبدأ الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، و زاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، و أسر أمريكية.

قد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، و قد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي و هكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون \$ سنة 1923 غالى 10000 مليون \$ سنة 1929.

كانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري في الطريق الصحيح، و قبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، و أخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنحج إلى الهبوط السريع، و في سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، و استمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام و القوة الشرائية،

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

و في نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0,9% عام 1929، و استمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933.<sup>(1)</sup>

**خصائص الأزمة :** تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في<sup>(2)</sup> :

1. تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله ؛

2. استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا ؛

3. عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم ؛

4. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929 ، في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال ؛

### • آثار الأزمة على الدول الصناعية :<sup>(3)</sup>

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت السعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، و كذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

<sup>1</sup> ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد ،بغداد، 1979 ، ص 104- 106 .

<sup>2</sup> مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال ) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص 100-101.

<sup>1</sup> - محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1995 ، ص 73- 74.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

هذا الانخفاض، له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح و تراكم رأس المال، و على النشاط الاقتصادي ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انكلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفص إلى 72 مليون مارك عام 1932 و هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمدا حيل الطبقة الرأسمالية، و كل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، و لكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون \$ عام 1928 إلى 1,6 مليون \$ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933، و إضافة إلى هذا ، فانه بين سنتي 1929 و 1933 ، انخفضت أسعار المنتجات بـ 45,7% ، و بصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة ( و م أ ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انا ذاك .

### الفرع الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة ( 7-8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها و اقتصادياتها في الأسواق العالمية .

#### • أسباب الأزمة :

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية، فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها الاختلالات التالية<sup>1</sup>:

1- التدفقات الرأسمالية الكبيرة في دول آسيا التي بلغت في إندونيسيا، تايلاند وكوريا 100 مليار دولار سنة 1996. ومما ساعد على هذه التدفقات معدلات النمو الكبيرة والاستقرار السياسي وإلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال إلى الداخل. لكن هذه الزيادة الكبيرة في التدفقات الرأسمالية واجهها الافتقار إلى الكفاءة في الاستخدام أي النظام المحلي المصري لا يتوفر على القدرة الاستيعابية الضرورية.

2- تميزت البلدان الآسيوية التي شهدت الأزمة بالضعف الهيكلي الذي تمثل في سيطرة أفراد العائلة الواحدة على معظم المؤسسات من خلال امتلاكهم للأسهم وهذه السيطرة لم تسمح بالديمقراطية الاقتصادية، حيث أن اللجوء المكثف لطلب القروض لتمويل المؤسسات ونموها استخدم من طرف مسؤولين حكوميين وحيث أن العلاقة المصلحية كانت تربط بين مسؤولين في أجهزة النظام المصري ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية لم تكن مبنية على أسس اقتصادية كما تفتضيه عمليات الإقراض والاقتراض<sup>2</sup>.

3- من العوامل الأساسية للأزمة الوضعية السياسية لبعض هذه الدول حيث تحكمها أنظمة سياسية غير ديمقراطية ومرتشية، والمسؤولية السياسية واردة ولا يمكن إنكارها أو التغطية عليها فيما حدث بدءا من جويلية 1997.

4- مسؤولية النظام المالي والصرفي لاقتصاديات الدول المصنعة حديثا، ففي المكسيك مثلا أدى التدفق الرأسمالي إلى نمو بالغ للائتمان المقدم للقطاع الخاص نتيجة تحرير القطاع المالي وخصوصة المصارف، لكن هذا التوسع في الائتمان افتقد للضوابط الداخلية المالية والتنظيمية خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر.

5- كانت العملات المحلية في هذه الدول مرتبطة بالدولار الذي شجع البنوك والمؤسسات على طلب المزيد من القروض بالدولار وتحويلها فيما بعد إلى عملات محلية وتقديمها كقروض في مشاريع محلية كانت تدر أرباحا معتبرة على المستثمرين لكن الصعوبات بدأت بالنسبة للبنوك عندما قامت الصين بإعادة النظر في

<sup>1</sup> فتيحة بكطاش - الأزمة المالية الآسيوية (اسباجما - انعكاساتهما - معالجتها) - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 99/98 ص 35.

<sup>2</sup> فتيحة بكطاش ، مرجع سبق ذكره ص 65.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

سعر صرف عملتها سنة 1996 مما رفع قيمة الدولار بالنسبة للين، وهنا بدا الاختلال بين الميزان السلعي والميزان الرأسمالي.

6- مخاطر سعر الصرف التي لم تأخذها معظم البنوك في الحسبان نظرا لاستقرارها، فتدهور قيم العملات المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الاجنبية القوية جعل كثير من المؤسسات تفقد مبالغ كثيرة نتيجة لتقلب اسعار الصرف.

7- ان طبيعة القروض الممنوحة كانت معظمها غير منتجة، وهذا يعني صعوبة التسديد والوفاء بالالتزامات عند الآجال المحددة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : نسبة القروض غير المنتجة لبعض الدول الآسيوية

البلد	نسبة القروض غير المنتجة	المبلغ (مليار دولار)
إندونيسيا	%85	34.5
كوريا	%45	16.7
ماليزيا	%40	27.5
تايلاند	%50.4	381
اليابان	%30	800
الصين	%30-25	600

المصدر: نفس المرجع السابق ص 47.

### • انفجار الأزمة<sup>1</sup> :

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا ( تايلندا-إندونيسيا-الفلبين-كوريا....) إحساسا زائفا بالأمن، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار

<sup>1</sup> دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية، FMI، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999، ص 29.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

الأمريكي مقابل الين الياباني و قيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل و ضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.

بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي و محاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية. وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% في تايلندا و 35% في كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية و إيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع. مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء و هذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق. وانفجرت الأزمة في تايلندا بعد الهجوم على الـ (BAHT) التايلندي في جويلية 1997 من خلال قيام ستة (6) أفراد من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر هذه العملة بعرض كميات كبيرة منها للبيع، أدت إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى. وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب و بصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

### • آثار الأزمة<sup>1</sup>:

### أولاً: آثار الأزمة على الدول المعنية بها:

أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها و على مناخها السياسي و الاجتماعي، ولعل من أهمها:

<sup>1</sup> بن عمر محمد البشير ، طيبي عبد اللطيف ، مداخلة ضمن المنتدى الدولي الثاني "واقع التكتلات الاقتصادية و الازمات" يومي 26-27 فيفري 2012 بعنوان "نحو استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الازمات المالية العالمية ، جامعة الوادي ، الوادي ، ص06.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

1. تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية - خاصة المالية منها- والسياسية القائمة ؛
2. الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة و خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير ؛
3. ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستسحب إلى خفض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج ؛

### ثانيا: آثار الأزمة على الصعيد العالمي<sup>1</sup>:

يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي يحتمل أن تأخذ البعدين التاليين معا:

1. أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و إلى حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية.
2. غير أن هذا الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، و إذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

وإدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة و المال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضيق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض مشروطيته التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الاستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية ؛

<sup>1</sup> بن عمر محمد البشير ، نفس المرجع السابق .

- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية ؛

### المطلب الثالث : الأزمة المالية العالمية (الأسباب والمراحل)

#### الفرع الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية<sup>1</sup> :

اندلعت أزمة الرهن العقاري **Mortgage Crisis** في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض ، وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني. حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة. وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده. فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغيرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى **بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير**.

#### **Adjustable Rate Mortgages ARM**

حيث شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً ملحوظاً في شروط الائتمان واتجاهاً طويلاً المدى لارتفاع أسعار العقارات، حيث ارتفعت أسعار العقارات (بالتحديد السكنية منها) بما يقرب 124% خلال الفترة 1997-2006، مما حفز الكثيرون على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث ارتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في 1996 إلى 69.2% في 2004. وفي ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان قيمتها - التي لم تسدد في الأساس - وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان.

<sup>1</sup> يومود إيمان ، ربحان الشريف ،مداخلة بعنوان "الأزمات المالية وقنوات التعولم الثلاث" ، ضمن الملتقى الدولي الدولي الثاني " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" يومي 26-27 فيفري ، جامعة الوادي ، الوادي ،ص 8 ص 9 .

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

وبعد فترة، وتحديدًا خلال عامي 2006 و2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل حيث ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها، بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضمانًا لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات تهوى للأسفل.

ولاحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمن العقارات، الذين لجئوا بدورهم -بعد أن تفاقمت المشكلة- لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصة للربح بضمن العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد. فقامت بتصنيف سندات الديون لفتتين: (أ) قابله للسداد، (ب) لا يمكن سدادها، وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين علي السندات من هؤلاء المستثمرين.

وفي ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة حيث قام في جانفي 2008 بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجيًا إلى 2% بين جانفي و أفريل من ذات العام<sup>1</sup>.

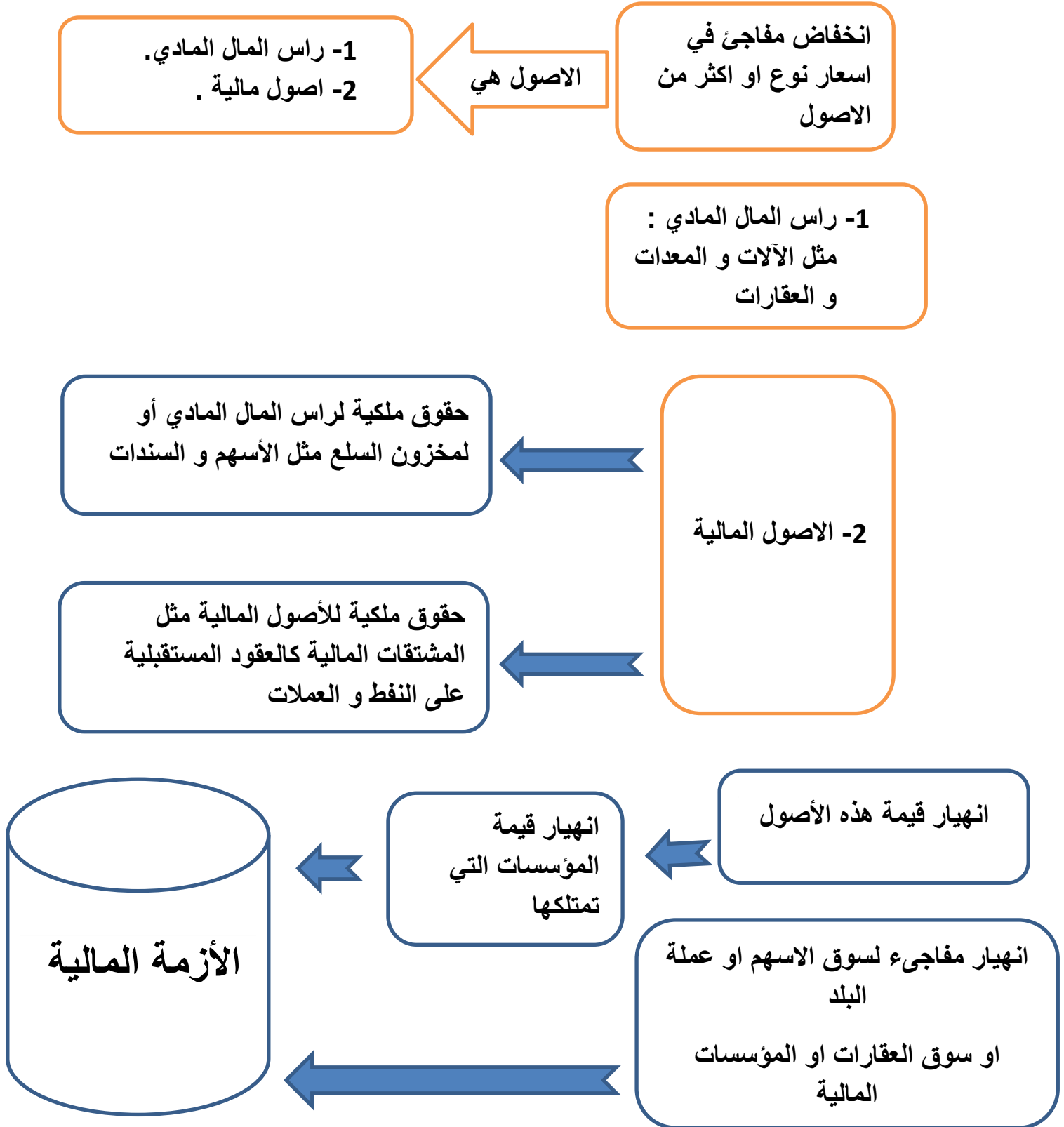
ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أيًا من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم "ايه آي جي AIG" عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبًا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي و جولدمان ساكس، وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك "الأخوة ليمان" Lehman Brothers إفلاسه.

ويمكن تلخيص تعريف الأزمة في الشكل التالي :

<sup>1</sup> الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة التنفيذ، عدد فيفري - أفريل 2009، ص50.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

الشكل رقم 04 : التعريف بالأزمة العالمية



المصدر: الدكتور مفتاح صالح ، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الثامن ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010

### الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية :

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس 2008 إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 م، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " متدنية الجودة "، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال.

ومع بداية عام 2006 م وحدثت حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25 %، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم<sup>1</sup>.

ففي يونيو/حزيران 2007 تكبد صندوقا استثمار تابعان لواحد من أكبر البنوك الأمريكية (بيرشترن) خسائر كبيرة، وعانيا أزمة سيولة حادة، حيث كانا يستثمران بقوة في السندات العقارية تحت الممتازة، واندفع الجميع للتخلص من كل الأوراق المالية المضمنة بالرهون العقارية، ولما لم يكن هناك أحد يقبل شراء تلك الأوراق، فقد اضطر بنك بيرشترن إلى بيع أوراق مالية ممتازة لتوفير السيولة، مما تسبب في انهيار أسعار جميع الأوراق المالية وانهار البنك. وفي السابع من سبتمبر/أيلول 2008 اضطرت إدارة بوش إلى ما يشبه تأمين أكبر مؤسستين للرهن العقاري، حيث أصبحت وزارة الخزانة الأمريكية ضامنة لما يزيد على 5.3 تريليونات دولار قيمة عجز مؤسستي "فاني ماي وفريدي ماك"، وذلك عندما هددت كل البنوك المركزية العالمية بالتخلص من أسهمها في هاتين المؤسستين ما لم يتم إنقاذهما<sup>2</sup>.

لقد كان يقال عن هاتين المؤسستين إنهما أكبر من أن تنهارا، إلا أن كليهما قد انخفضت قيمتهما في السوق إلى أقل من الصفر، رغم أنهما تمتلكان أو تضمنان ما قيمته 6 تريليونات دولار من القروض العقارية، أو ما يساوي نصف القروض العقارية في السوق الأمريكية.

وبعد أسبوع واحد، أفلست مؤسسة ليمان براذرز، وفي 17 سبتمبر/أيلول وافق البنك الفدرالي على دعم شركة للتأمين بمبلغ 85 بليون دولار، بسبب ضمانها لأرباح المراهنين على قيم الأسهم " (AIG) أي أي جي والسندات التي أصبحت بلا قيمة. لقد أصدرت "أي أي جي" وثائق تأمين بما قيمته نصف تريليون دولار، ضمنت فيها جميع الأطراف التي تدخل المضاربات المالية ضد بعضها، كانت تؤمن الجميع ضد الجميع، أي أنها كانت خاسرة في كل الأحوال.

وحتى يتم تضخيم الأرباح، كانت المؤسسات المالية تراهن - باستخدام الحواسيب الآلية- بمبالغ أكبر من قدرتها المالية، مع الاقتراض لحظيا من البنوك، حتى تتم عملية المضاربة التي قد تستغرق دقائق معدودة وربما ثواني، لئلا دكان الجميع يعتقدون أنهم قد صنعوا بحواسيبهم العملاقة ذات البرامج المعقدة والمتقدمة التي لا يملكها غيرهم مكنسة آلية شفاطة عملاقة تشفط الثروات في لمح البصر من كل أنحاء العالم. ولقد بلغت

<sup>1</sup> إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، أكتوبر 2008.

<sup>2</sup> صلاح عبد الكريم، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، دار سفير الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

قيمة المضاربات الجارية في المشتقات في عام 2007 مبلغ 590 تريليون دولار، أي أن قيمة المضاربات تتعدى بعشرات المرات قيمة الإنتاج السنوي الكلي للعالم أجمع .

### الفرع الثالث: مراحل الأزمة العالمية والحلول المقترحة لمواجهتها

#### أولا : مراحل الأزمة العالمية :

إن جذور الأزمة ترجع إلى سنوات عديدة قبل 2008 ولكن البداية الفعلية لها بدأت مع إعلان أول مؤسسة مالية أمريكية ضخمة عن إفلاسها سنة 2008، وقد رافقت ظهور بوادر الأزمة أحداث عديدة يمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي :

جدول رقم (04): التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة

التاريخ	تسلسل الأحداث
2001	-انفجار فقاعة "التكنولوجيا الحديثة"
2001-2006	-تضخم الفقاعة العقارية. فرؤوس الأموال تركت قطاعات التكنولوجيا الحديثة باحثة عن منافذ جديدة والتي تحقق نفس العائد. وهو ما سرع أيضا من الفقاعة العقارية. في ظل النمو المتزايد لأسعار العقارات، والقروض الممنوحة للأجراء الأمريكيين الفقراء (قروض subprime أي القروض الأقل جودة). كما أن مؤسسات الإقراض لم تحتفظ بالإعتمادات المرتبطة بهذه الديون في ميزانيتها، بل قامت بتوريق هذه الديون في شكل أدوات مالية مختلفة ثم قامت بطرحها في الأسواق المالية.
- 2006	-المعدل الأساسي للاحتياطي الفدرالي الأمريكي بلغ 5.75% وبالتالي زاد عدد المقترضين العاجزين عن التسديد عند آجال الاستحقاق.
2004 - 2007	1.2 مليون أمريكي طردوا من منازلهم.
فيفري 2007	-عدم سداد سلفيات الرهن العقاري يتكشف في الولايات المتحدة الأمريكية ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات متخصصة.
جوان 2007	-إعلان مصرف الاستثمار الأمريكي "Stearns Bear"، عن خسائر قروض الرهن العقاري. وأصبحت البنوك حذرة من بعضها البعض، ولا تقدم قروض إلا مع تحفظ كبير وبمعدلات فائدة جد مرتفعة . -البنوك المركزية (البنك الفدرالي الأمريكي، البنك المركزي الأوروبي، بنك اليابان، البنك الإنجليزي) تدخلت بقوة ومنحت للمؤسسات المصرفية (في شكل قروض) حوالي 400 مليار أورو في شكل سيولة(دولار، أورو، ين، ليرة).
أوت 2007	-البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة (البنك المركزي الأوروبي يضخ 8,94 مليار أورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري).

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

سبتمبر 2007.	بنك إنجلترا يمنح قرضا استعجالا إلى مصرف "نورذرن روك" لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه في 17 فيفري 2008.
أكتوبر-ديسمبر 2007.	عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب الأزمة مثل مصرف "يو بي إس" السويسري الذي أعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.
22 جانفي 2008.	الاحتياطي الفدرالية الأمريكية (البنك المركزي) تُخفض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 50,3% بدلا من 4.25% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضها تدريجيا إلى 2% بين جانفي وأفريل 2008.
مارس-أفريل 2008.	تظافر جهود المصارف المركزية الكبرى لمعالجة سوق الإقراض (كمثال العملاق المصرفي الأمريكي "Chase JP Morgan" يعلن شراءه لمصرف "Bear Stearns")
سبتمبر 2008.	<p>7 سبتمبر: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكليتها ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.</p> <p>15 سبتمبر: إقرار بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن احد ابرز المصارف الأمريكية وهو بنك "أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في "وول ستريت" هو "ميريل لينش"، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا إن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.</p> <p>16 سبتمبر: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان- بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.</p> <p>18 سبتمبر: -البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "إتش بي أو إس" المهتد بالإفلاس.</p> <p>-السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.</p> <p>19 سبتمبر: -الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>26 سبتمبر: أخبار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها . وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.</p> <p>29 سبتمبر: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وانهيار "وول ستريت" بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وفي نفس اليوم وقبل الإعلان عن رفض الخطة أعلن بنك "سي تي غروب" الأمريكي شراء منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.</p>
أكتوبر 2008.	-مجلس النواب الأمريكي يصادق على خطة الإنقاذ المالي المعدلة. واستحوذت الحكومة على "فريدي ماك" و "فاني ماي" -تضاعف عمليات شراء البنوك، وتقدم العديد من المبادرات من قبل بعض الدول كمساهمة في حل الأزمة.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

ثانيا: الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

### الحلول التقليدية الممكنة لأزمة الرهن العقاري<sup>1</sup>:

ربما يوجد حلول أخرى لأزمة الرهن العقاري نادى بها بعض الاقتصاديين، إضافة إلى اتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإعانات والمنح الحكومية للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد وتخفيض الضرائب، واتباع سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان، وتخفيض أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق، ومن هذه الحلول ما يلي:

#### 1) منع تداول سندات الرهن العقاري:

إن منع تداول سندات الرهن العقاري سيحصر نطاق أي أزمة رهن عقاري مستقبلية بين المقرض والمقرض فقط، وبذلك سوف يتوجب على المصارف الاستثمارية أن تمول هذه السندات من مواردها الخاصة، ولن تستطيع أن تمول سندات الرهن الجديدة من خلال توريق سندات رهن قديمة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة ديون هذه المؤسسات إلى أصولها المملوكة وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان.

#### 2) تأميم المؤسسات المالية أو تركها تواجه مصيرها:

يوصي هذا الحل بأن تؤمم جميع المؤسسات المالية والشركات المتعثرة، أو ببساطة تترك لخيار الإفلاس نتيجة لتعثر سنداتهما. وتعود المصارف المؤممة لخلق الأموال عن طريق الإقراض كما كانت تفعل في السابق، وتقدر مخاطر الائتمان عن طريق العامل البشري والبيانات الحاسوبية التقليدية بدلاً من النماذج الرياضية. يرى أنصار هذا الحل مرونة أكبر للمصارف في تملك الشركات الأخرى المدينة لها أيضاً جزئياً أو كلياً في مقابل قروضها المستحقة، وذلك قد يساعد في إعادتها للحياة من جديد بدلاً من أن تعلن إفلاسها، ويتميز أيضاً بأن كلفته على دافعي الضرائب أقل من علاج ضخ الأموال في شرايين المؤسسات المالية على شكل قروض أو شراء أسهم ممتازة، كما أنه معلوم التكلفة منذ البداية على خلاف الحل الذي تبنته الحكومة الأمريكية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> An Analysis of SAM Pricing in the UK: A. Murphy. Presented at the 2007 European Financial Management Association (EFMA) meeting.

<sup>2</sup> An Analysis of the Financial Crisis of 2008: Causes & Solution, Austin Murphy, Oakland University, 2008.(Electronic copy available at: <http://ssrn.com>)

إلا أن لهذا الحل محاذير كثيرة منها المقاومة الشديدة لخيار التأميم دفاعاً عن النظام الرأسمالي الحر، وعدم ضمان قدرة الدولة على إدارة مثل هذه المؤسسات. كما أن ترك الشركات لخيار الإفلاس يمكن أن يكون له آثار سلبية على الاقتصاد لا يمكن التنبؤ بمدى شدتها، فالترابط الشديد للمؤسسات المالية ببعضها البعض وضخامة حجم الكثير منها قد يؤدي إلى ظهور نتائج كارثية نتيجة إفلاسها.

### 3) برنامج مشاركة تمويل الرهنين (SAMs) Appreciation Mortgages :Shared

إيجاد برنامج مشاركة تمويل الرهنين من قبل المؤسسات المالية المقرضة بعد إعادة تقييم سندات الرهن العقاري، مقابل حصولها على حقوق مستقبلية في المنازل المرهونة بعد تسديد كامل قيمة السندات المستحقة وانتقال ملكية هذه المنازل إلى هؤلاء الرهنين.

هذا البرنامج ممكن أن يحقق هدفين، الأول هو إعادة تقييم السندات المرهونة بشكل يخفف من تكلفة السداد ويوجد سوقاً ثانوية لتداول هذه السندات، والثاني هو تقليل عدد المنازل المعروضة للبيع في السوق، وذلك سوف يقلل من انخفاض أسعارها. إذ إن انخفاض أسعار العقارات يؤدي إلى زيادة حالات التخلف عن سداد الديون، وبالتالي إلى زيادة حالات حجز الرهن العقاري وانخفاض أسعار العقارات مجدداً. إلا أن الحكومات فضلت الوقوف إلى جانب المؤسسات المالي.

### 4) إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري<sup>1</sup>:

زيادة حالات نزع الملكية العقارية للعقارات المرهونة خلال عام 2007 كان أحد أهم أسباب الأزمة، لذلك يوصي هذا الحل بمنح المقترضين زمناً أطول لسداد أقساط سندات الرهن العقاري المترتبة عليهم من خلال إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري لمدة لا تقل عن ستة أشهر، قابلة للتجديد تبدو الحلول السابقة المطروحة للخروج من أزمة الرهن العقاري حلولاً منطقية، ومن المتوقع أن تؤدي في النهاية إلى معالجتها، إلا أن هذا العلاج لن يكون علاجاً وقائياً وحذرياً وإنما علاجاً إسعافياً لا يضمن عدم تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل، وينطبق كذلك الحال على جميع عمليات الإصلاح التقليدية للنظام المالي والنقدي العالمي مهما اتسمت بالدقة والموضوعية والمنطقية، وذلك لوجود خلل كبير في

<sup>1</sup> Epic Recession Understanding the Global Financial Crisis, Jack Rasmus, Peninsula Peace and Justice Center (www.peaceandjustice.org), (Video Lecture) Recorded in California US 14 October 2008.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

الدعائم الأساسية لهذا النظام، والحل الجذري الوحيد لإصلاحه هو الاستبدال بهذه الدعائم دعائم أخرى أكثر قوةً وثباتاً واستقراراً والبناء فوقها من جديد أو ببساطة تغيير هذا النظام بالكامل، و إلا سيبقى عرضةً للأزمات بمختلف أنواعها مع كل ما يترتب عليها من تبعات، علاوةً على كل ما يتسم به من عدم العدالة وضعف الاستقرار.

ولعل أبرز هذه الدعائم التي يقوم عليها النظام الحالي هي:

- أ) الربا ؛
- ب) سوء توزيع الدخل ؛
- ج) قدرة المصارف على إصدار النقود الائتمانية ؛
- د) فصل الاقتصاد المالي عن الاقتصاد العيني والتحول من المتاجرة إلى المقامرة ؛
- هـ) المديونية اللامحدودة ؛

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة المالية على دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً : التأثير على الاقتصاد الحقيقي<sup>1</sup> :

أ-النفط :

من أهم الآثار السالبة المباشرة للأزمة الاقتصادية انخفاض أسعار النفط من حوالي 147 دولار للبرميل قبيل الأزمة الى أقل من 50 دولار بعيدها كان من الممكن أن تتأثر اقتصادات دول المجلس بدرجة كبيرة نتيجة لذلك ، غير أنها تمتلك دعائم و أسس مالية راسخة تمكنها من امتصاص أغلب الآثار السالبة و الأضرار المتوقعة للأزمات المالية و الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، متى ما أحسنت ادارتها . وليس ذلك لأنها تعتمد على إيرادات أهم سلعة استراتيجية في العالم على الاطلاق (النفط) فحسب ، ولكن لوجود فوائض مالية متراكمة كافية تمكنها من امتصاص أغلب الآثار السالبة لانخفاض سعر النفط ، في الأجل القصير على الأقل ، كما سنوضح فيما يلي :

تقوم سياسة دول المجلس المالية اتجاه عوائد النفط ومساهمتها الفاعلة في ميزانية الدولة على استخدام سعر متدني للبتروال بالمقارنة مع اسعاره الجارية لأغراض تقديرات إيرادات الميزانية العامة ، مما يوفر لها احتياطي مالي كبير و يحافظ لها على خط رجعة اذا انخفضت أسعار النفط بحيث لا يؤثر ذلك بشكل كبير على الانفاق الحكومي الجاري أو الاستثماري . و بالتالي تظل المشروعات المخططة قيد التنفيذ ، سواء المدرجة منها في الميزانية السنوية أو في خطة التنمية أو حتى المشروعات الطارئة ، نتيجة لتراكم احتياطات مالية كبيرة خلال طفرة الأسعار طول الفترة من (2002-2007) علما بأن الانفاق الحكومي هو أهم أدوات السياسات المالية في دول المجلس ، فأفضل السيناريوهات هو أن يمتد عمر الاحتياطات المتراكمة حالياً الى سنوات أطول ليتم تمويل عجز ميزانيات دول المجلس منها ريثما يرتفع سعر النفط مرة أخرى . أما السيناريو الأسوء أن تنفذ الاحتياطات المالية الحالية قبل ارتفاع الأسعار فتلجأ الحكومات الى ترشيد الانفاق وتمويل عجز الميزانيات بالدين المحلي أو الخارجي .

<sup>1</sup> حمد بن محمد آل الشيخ ، ورقة بعنوان "الآثار الاقتصادية المتوقعة لازمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي" ، ضمن اللقاء السنوي 17 لجمعية الاقتصاد السعودية "التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و المأمول" ، الرياض ، 2009 ، ص 10.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

والجدول التالي يوضح آثار انخفاض أسعار النفط على دول الخليج :

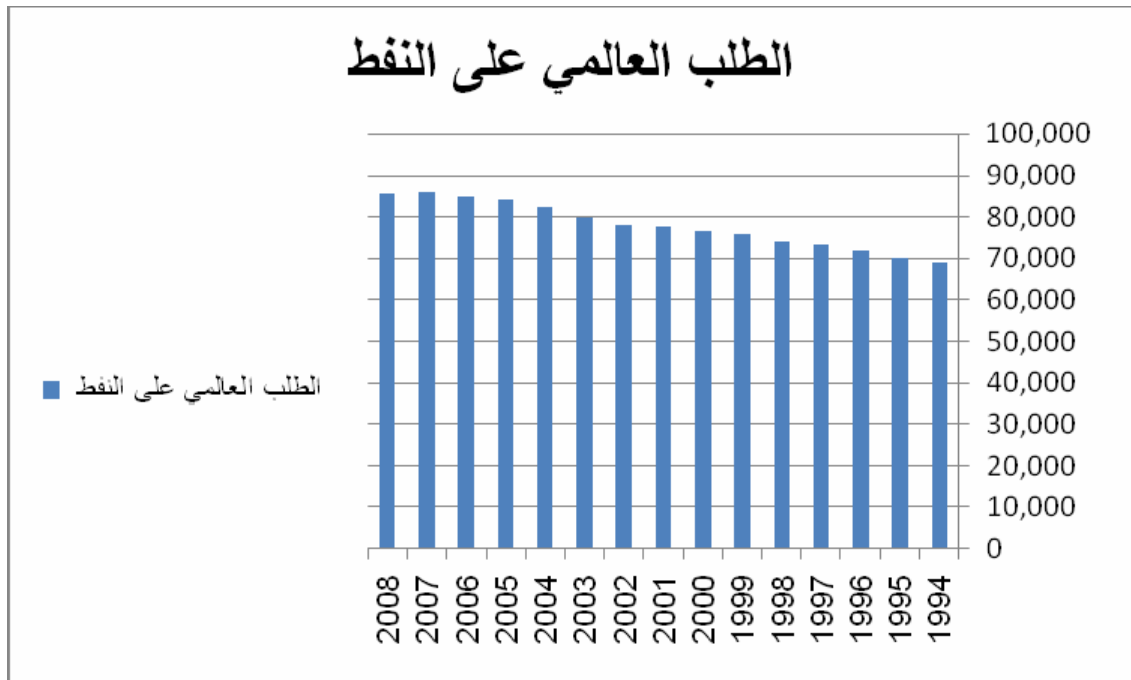
الجدول رقم 05 : آثار انخفاض أسعار النفط على دول الخليج

المتغير	الاتجاه	التأثير
الطلب على النفط	-	الضغط على الأسعار بالانخفاض
سعر النفط	-	الضغط على قيمة الصادرات و إيرادات دول المجلس
الإيرادات	-	الضغط على الميزانيات السنوية وتآكل قيمة الأرصدة المتراكمة

المصدر: حمد بن محمد ، الآثار الاقتصادية المتوقعة للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، ص10.

كما تشير البيانات المتاحة الى تذبذب الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1994-2007 في اتجاه تصاعدي ، ثم انخفاضه مع بداية العام 2008 مع بداية شيوع آثار الازمة المالية (الشكل رقم (04) :

الشكل رقم (04) : الطلب العالمي على النفط الخليجي



المصدر : <http://www.eia.doe.gov>

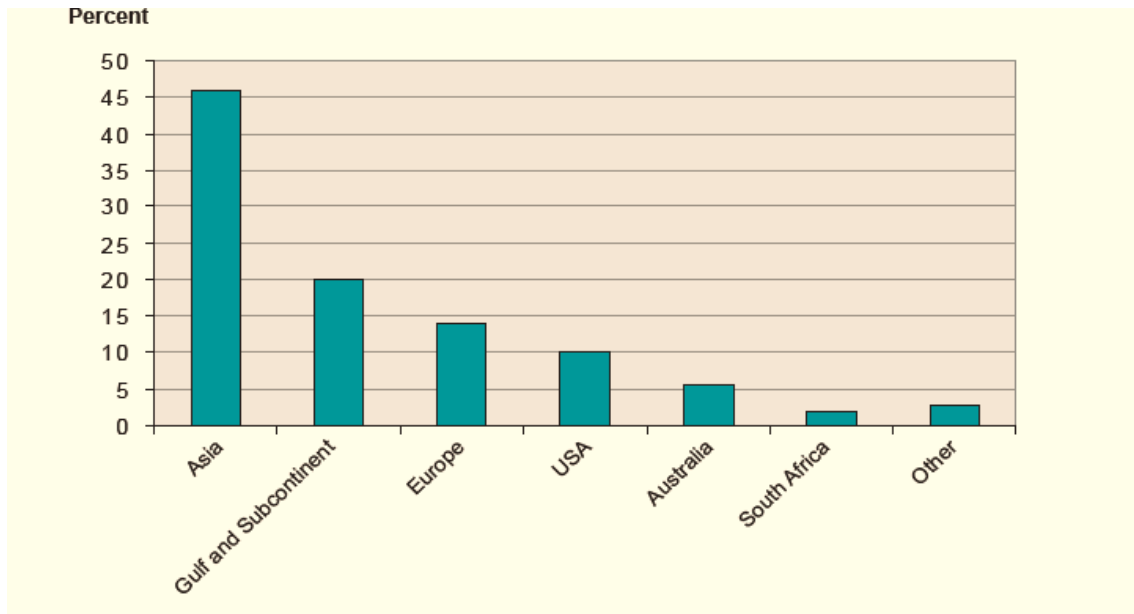
## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

### ب-المنتجات البتروكيمياوية :

تبلغ حصة مجلس التعاون من المنتجات البتروكيمياوية نحو 10% من الانتاج العالمي ، و ينتظر أن ترتفع باستمرار المشاريع التوسعية التي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات .تستأثر الشركات الخليجية نحو 30% من السعة الاضافية المعلن عنها في انتاج الإيثلين و متعدد الإيثلين ، وذلك أعلى كثيرا من حصة المنطقة المقدره بنحو 8.5 من السعة العالمية لهاذين المادتين <sup>1</sup> .

الصناعة البتروكيمياوية ركيزة اساسية من ركائز جهود مجلس التعاون للتنزيع و خيار منطقي في سعيها لتوسيع سلسلة قيمة انتاجها من النفط الخام ، و أخذت هذه الشركات الخليجية مثل بروج و سابك في التوسع الدولي و التطور لتصبح من الشركات الرائدة عالميا في مجالهما كما بين اقدم سابك على شراء شركة جي أي بلاستيكس على سبيل المثال . ومن ناحية التوزيع الجغرافي تضطلع البلدان الآسيوية (46%) ثانية بدور قوي و ان كان أقل بروزا ، في حين يذهب 14% الى اوروبا و 10% الى الولايات المتحدة .

الشكل رقم (05) : صادرات دول المجلس من البتروكيمياويات



<sup>2</sup> المصدر: SABIC

<sup>1</sup> Jaap B. Kalkman, Laurent Nordin, and Ahmed Yahia, "Moving energy-intensive industries to the Gulf. Multinational producers of energy-intensive commodities must rethink their approach to crafting deals in the Gulf," Mc Kinsey Quarterly, February 2007.

<sup>2</sup> SABIC : Saudi Basic Industries Corporation.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

### ج-الالمنيوم :

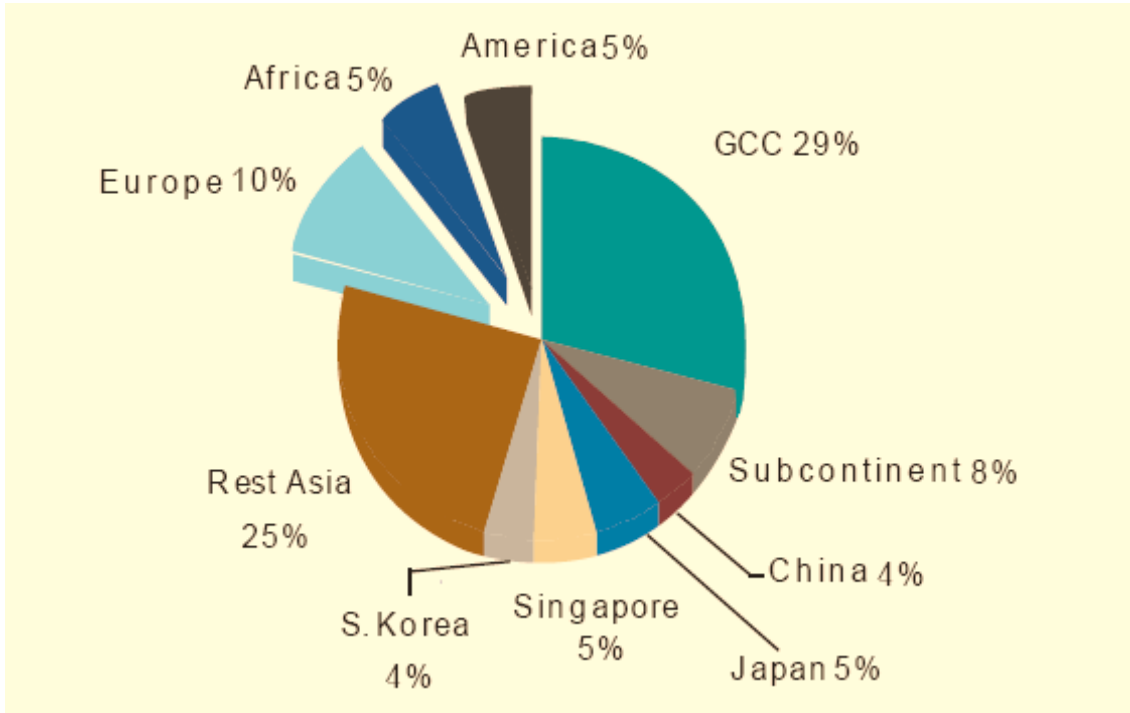
سترتفع حصة بلدان مجلس التعاون من الانتاج العالمي للالمنيوم من 7 في المئة حاليا الى 12 في المئة في سنة 2012 ، و يسعى المنتجون الوطنيون و الدوليون من الاستفادة من تدني تكاليف الطاقة النسبي في مجلس التعاون ، لذا ينتظر اقامة مشاريع توسعية تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات ، غير أن بعض هذه المشروعات ربما لا يتحقق إذ أن تمويل المشاريع ليس متاحا بسهولة و لأن النقص الوشيك للغاز الطبيعي في المنطقة يثير شكوكا بشأن امدادات الطاقة الضرورية لهذه المشاريع ، و قد أرجئ مصهر ريو تنتو للالمنيوم المعتزم انشاؤه في الرويس لهذا السبب ، غير أن الالمنيوم تطور الى صناعة مهمة في مجلس التعاون<sup>1</sup> .

تذهب مجمل صادرات مجلس التعاون من الالمنيوم الى الدول الاسيوية بسبب قربها الجغرافي النسبي بشكل رئيسي ، في حين بلغت تجارة الالمنيوم بين بلدان المجلس 29 في المئة من الصادرات الاجمالية له ، و استوردت اوروبا 10 في المئة و افريقيا و امريكا 5 في المئة على التوالي وفقا لاحدث البيانات المتوافرة .

الشكل رقم (06) : صادرات دول المجلس من الالومنيوم

<sup>1</sup> -Jaap B. Kalkman, Laurent Nordin, Ahmed Yahia, Moving Energy-intensive industries to the Gulf, in: c Kinsey Quarterly, 2007 Special Edition,: Reappraising the Gulf States, p. 97.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي



المصدر: UN Comtrade Database

### ثانيا: الأسواق المالية في دول المجلس :

شهدت الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خسائر كبيرة جدا خلال الأزمة الحالية حيث أن الأسواق الخليجية السبع فقدت حوالي نصف تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ سبتمبر 2008 وحتى جوان 2009. ولم تنجح السياسات المتبعة في كسر الحلقة المفرغة لأداء الأسواق الخليجية رغم التفاؤل في أن تحقق الأسواق نتائج ايجابية في ظل اتّخاذ الدول الخليجية العديد من الخطوات المالية والنقدية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والانخفاض الحاد في أداء الأسواق. وعلى الرغم من أنّ نزيف الأسواق الخليجية لم يبقى بالشدة نفسها التي كان عليها نهاية العام 2008 أو بداية العام 2009، إلا أنّها عانت ولا تزال تعاني من حالة تذبذب. ويرى بعض المستثمرين بأنّ العوامل التي أدّت إلى تراجع المؤشرات من ركود الاقتصاد المحلي والعالمي وانخفاض أرباح الشركات الرئيسية وانعدام الثقة أدت إلى نقص السيولة بهذه الدول و يرجع انخفاض أداء الأسواق المالية العربية بصفة عامة وأداء الأسواق الخليجية بصفة خاصة إلى:

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

العوامل النفسية: يحرص خبراء الاقتصاد والمحللين الماليين التأثير الرئيسي على الأسواق المالية العربية في العوامل النفسية والاستشعار بحالة الذعر التي تسود الأسواق المالية العالمية، غير متناسين تأثير عوامل أخرى كان لها التأثير الكبير، كالاستثمارات الأجنبية<sup>1</sup>.

الهروب نحو الجودة: عرف الهروب نحو الجودة ارتفاعا كبيرا على المستوى العالمي، خاصة مع إفلاس مؤسسة ليمان براذرز في 2008/09/15، التي انجر عنها زيادة الطلب العالمي على أدوات الخزينة الأمريكية (ذات التصنيف الائتماني AAA)، مما دفع بمعدلات الفائدة القصيرة الأجل (3 أشهر) للانخفاض إلى أدنى مستوى لها.

تدهور المؤشرات البورصات الخليجية عامة أصبح ماثلا للعيان، فعلى سبيل المثال فقد مؤشر الأسواق المالية السعودية (tasi) 22% من قيمته في سبتمبر 2008 ثم عاد ليفقد 14% أخرى في أكتوبر من العام نفسه، وهو ما ذكر المتعاملين في هذا السوق بالتدهور الحاد في المؤشر في فيفري 2006 ولم يقتصر ذلك فقط على المملكة فقط وإنما شمل كل دول المجلس الأخرى، حسبما أوضح الموجز الاقتصادي الأسبوعي لبنك الرياض، وبلغت خسائر البورصات العالمية في الربع الأخير من 2008 حين تفجرت الأزمة 400 مليار دولار، منها 180 مليار دولار خسائر الأسواق الخليجية.

الجدول التالي يوضح وضع البورصات الخليجية حسبما وردت في الموجز المذكور، التي كانت أعلاها خسائر بورصة الدوحة (22.55%) وتليها بورصة البحرين (12.36%) في 25 أبريل 2009.

<sup>1</sup> - عويضة أحمد: "الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها"، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد السابع، أكتوبر 2008، ص: 30.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم (06): وضع البورصات الخليجية

السوق	2004/04/18	2009/04/25	نسبة التغيير
أبوظبي	2.679	2.565	7.32%
البحرين	1.674	1.581	-12.36%
الكويت	7.417	7.419	-4.68%
مسقط	5.209	5.262	-3.29%
الدوحة	5.379	5.333	-22.55%
دبي	1.721	1.653	1.04%
السعودية	5.377	5.055	5.25%

المصدر : بنك الرياض ، التقرير الأسبوعي ، 26 أبريل 2009.

لقد عانت أسواق الأوراق المالية في دول المجلس خلال السنتين الماضيتين من تدهور كبير<sup>1</sup> ، ولم يكن في تلك الفترة مؤثرات خارجية ( قبل الأزمة العالمية الأخيرة ) . فقد مرت الأسواق بمرحلة صعود هائل قبل أربع سنوات في ظل عدم وجود رؤية لدى الجهات المسؤولة عن الأسواق ، وتركته يصعد بلا حدود وبدون أنظمة تحمي صغار المستثمرين من الأموال الساخنة التي تدفقت اليه تدفقت اليه بأشكال متناسب مع القوانين الموجودة ، وبعد وصول الأسواق الى مستويات خيالية بدأ التدخل بطريقة تلقائية مما تسبب في انهيار حاد في وقت قصير ، تلاه تدخلات وحلول بعضها عشوائي لم تجدي في إيقاف التدهور الكبير وجاءت الأزمة العالمية الأخيرة لتزيد جراح السوق فأصبحت الأسواق الخليجية من أكبر الأسواق العالمية خسارة خلال السنتين الماضيتين ، ولازالت تترنح في ظل غياب الثقة و الوضوح و الشفافية وتركها مفتوحة للأموال الساخنة وبالإضافة الى ذلك تم استخدام الاسواق المالية كأحد عوامل كبح التضخم بطريقة أضرت بالمتعاملين فيها ولم تؤثر في التضخم بالشكل المطلوب .

<sup>1</sup> Hassoune Anouar : "L'impact de la crise de liquidité sur les banques du golfe" ; Revue banque Décembre 2008 ; N° 708, P 74.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

ويوضح الجدول الموالي الآثار المتوقعة على الأسواق المالية :

الجدول رقم (07) : الآثار المتوقعة على الأسواق المالية

المتغير	الاتجاه	التأثير
السيولة	-	انخفاض إجمالي التداول
الأسعار	-	نتيجة للإحجام عن الاستثمار والتمويل من المؤسسات المالية
المؤشر	-	انخفاض المؤشر وعدم القدرة على الخروج من دورة الانخفاض
القيمة	-	انخفاض قيمة الأصول المدرجة في الأسواق
الأسس	-	ارتفاع قيمة المؤشرات الأساسية

المصدر: حمد بن محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 14.

-الجدول الموالي يوضح عدد الشركات المنخفضة والمرتفعة في بورصات المجلس خلال سنة 2008:

الجدول رقم (08): ملخص عدد الشركات المنخفضة والمرتفعة خلال سنة 2008

عدد الشركات المتداولة	عدد الشركات	عدد الشركات المرتفعة	عدد الشركات المستقرة	عدد الشركات المنخفضة
السعودية	110	4	0	106
الكويت	193	23	0	170
دبي	47	14	0	33
أبو ظبي	63	16	0	45
الدوحة (قطر)	40	5	0	35
مسقط (عمان)	114	49	2	63
البحرين	41	12	2	27
الأردن	232	55	1	176

المصدر: عويضة أحمد : "ملخص أداء بعض أسواق المال العربية خلال العام 2008"، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثامن، جانفي 2009، ص72.

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون سجلت تراجعاً في أسعارها، خاصة البورصة السعودية بانخفاض أسعار 106 شركة مقابل ارتفاع أسعار أربعة شركات فقط، مما انعكس على تراجع المؤشر بنسبة 59.17%، فالأزمة سببت كساداً وتراجعاً لنشاط الاقتصاد على صعيد عالمي، الأمر الذي من أدى إلى انخفاض الطلب على النفط الذي تدنت أسعاره بشكل كبير من

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

147 دولار إلى حوالي 90 دولار للبرميل خلال فترة وجيزة جدا، وبالطبع انخفاض سعر البترول أثر على إيرادات المنطقة على الاستمرار في تمويل كثير من المشاريع التي تعتمد عليها الشركات المدرجة في البورصة.<sup>1</sup>

### ثالثا : القطاع العقاري :

على الرغم من أنّ تصريجات المطوّرين العقاريين والمستثمرين في القطاع العقاري في الخليج كانت تنكر في البداية تأثر القطاع العقاري بانعكاسات الأزمة المالية العالمية بحجّة أنّ "الاستثمار في القطاع العقاري استثمار آمن عديم المخاطر وفيه ضمان للمستقبل" وهو غير مرتبط بأزمة رهون وقروض كما هو الحال في الولايات المتّحدة، إضافة إلى وجود طلب حقيقي على منتجات القطاع العقاري بمختلف أشكالها في دول الخليج، فإنّ الواقع أثبت فيما بعد أنّ كل هذه المواقف لا أساس لها من الصحة ولا تعكس واقع القطاع الذي كان يمر في حالة تضخّم شديدة منذ فترة ليست بقصيرة، حيث قدّرت المشاريع العمرانية بأكثر من 2.4 تريليون دولار مرتبطة بـ 3519 مشروعا مدعومة بفوائض السيولة التي ولدتها ارتفاعات أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادات مبالغ فيها في أسعار العقارات.

وشجعت معالم الطفرة الكثيرين على دخول السوق والاستثمار فيها فتحوّل القطاع برمته إلى فقاعة كبيرة قبل أن يقع المستثمرون أنفسهم فجأة في الفخ المزدوج لتراجع الأسعار، وانعدام السوق الثانوية التي تسمح بتصفية الوحدات التي تم شراؤها سابقاً. وأدّت الأزمة المالية العالمية إلى الإضرار بالقطاع العقاري في الخليج بشكل كبير جدا، وظالت الانعكاسات السلبية على هذا القطاع إلى إفراز الحقائق التالية:

**1. خسائر شركات وتسريح عمالة:** فقد كانت الشركات العقارية السبّاقة إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظفين وإجراء تقليص كبير في النفقات وشدّ الأحزمة بسبب الخسائر المالية الضخمة التي تكبّدها، واحتلّت الشركات العقارية الإماراتية سلّم قائمة الخاسرين. وتشير التقديرات المتاحة إلى أنّ الشركات الخليجية استغنت منذ سبتمبر/ أيلول 2008 وحتى فبراير/ شباط من العام 2009 عن أكثر من 45 ألف موظف، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 120 ألفا نهاية السنة.

<sup>1</sup> - المناعي حاسم: "الأزمة المالية العالمية... ورب ضارة نافعة"، صندوق النقد الدولي، مقال منشور بتاريخ 2008/09/21، تاريخ الإطلاع 2016/10/23  
<http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx>

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

2. إلغاء وتأجيل مشاريع<sup>1</sup>: وتقدّر قيمة المشاريع الملغاة في المنطقة نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية وفقا ل (GIH) بأكثر من 150 مليار دولار، معظمها لشركات كبيرة، منها مائة مليار دولار في دبي وحدها. لكن هذا الرقم يرتفع إلى نحو 620 مليار دولار عند احتساب قيمة المشاريع المؤجلة، علما بأن الإمارات تستحوذ على الحصة الأكبر بواقع 582 مليارا، في حين تقل الأرقام بكثير في بقية دول الخليج، التي لم تكن بمستوى شفافية الإمارات في إعلان الأرقام.

3. انسحاب المستثمرين الأجانب: وتشير البيانات إلى أن أقل من خمس المشتريات العقارية في دبي منذ مطلع عام 2008 كانت لمستثمرين أوروبيين وأميركيين. لكن الأزمة دفعت المستثمرين الأجانب إلى مغادرة السوق وتركيز جهودهم على مناطق أخرى يرونها أرخص وأكثر تنافسية مع ترك هذا المجال للمستثمرين المحليين على الأقل إلى حين تحسن أوضاع الائتمان العالمية أو إلى حين عودة الأسواق إلى منطقية.

### رابعا: البنوك التجارية و المؤسسات المالية :

تشكو البنوك و المؤسسات المالية في دول المجلس من أزمة في ادارة السيولة بالإضافة الى أنها لم تفصح بشكل كافي عن حجم ما لديها من استثمارات مرتبطة بالأزمة العقارية و المالية . و بما أن البنوك التجارية السعودية مثلا ، تلتزم بإجراءات و تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي المحافظة ، فقد تجنبت الى حد معقول مغبة الانكشاف بشكل كبير على القروض غير القابلة للسداد . و حافظت على حقوق المودعين و تلبية طلباتهم في أي وقت يرغبون سحب أموالهم فيه . أو تعديل محافظهم الاستثمارية علما بأن درجة الافصاح عن مستوى انكشاف البنوك الخليجية للأزمة المالية ما يزال منخفضا و غير واضح في أقل تقدير ولكن من الجانب الآخر فان استثمارات الخاصة و استثمارات صناديق الاستثمار في المملكة و دول المجلس الأخرى في الخارج خاصة في الولايات المتحدة و أوروبا لا بد أن تكون قد تأثرت سلبا ، مما يعني أهمية أن تنوع البنوك التجارية و المؤسسات المالية الخليجية الدول التي تستثمر فيها و توزعها شرقا و غربا بدلا من حصرها في الغرب فقط مع التركيز على الاستثمارات الداخلية<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> حسني الخولي: "انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها"، الملتقى العلمي انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة الى المصارف السعودية، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ديسمبر 2009.

<sup>2</sup> Gulf Syndicated Loan Market Severely Disrupted: Bankers, Reuters, October.2008.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

لكن يجب أن يكون هناك متابعة لصيقة لتعاملات البنوك و لأدائها و قدرتها على توفير السيولة و الالتزام بالاحتياطي القانوني و السقوف الائتمانية لمختلف أدوات الائتمان . و الالتزام بشروط القروض الآمنة بالإضافة الى وضع الاستعدادات و الاجراءات التحوطية فيما لو تعرض أحد أو عدد من البنوك لخسائر كبيرة في استثماراتها الخارجية : و بمعنى آخر يجب أن يكون هناك خطة انقاذ (طوارئ) جاهزة لدى البنوك المركزية في دول المجلس لمثل هذه الظروف .

الجدول التالي يوضح آثار الأزمة على الموجودات الأجنبية و البنوك التجارية .

الجدول رقم (09) : آثار الأزمة على الموجودات الأجنبية و البنوك التجارية

المتغير	الاتجاه	التأثير
قيمة الموجودات	-	انخفاض القدرة على الانفاق و الاستثمار و التمويل و سد عجز الميزانيات
قيمة الاستثمارات	-	انخفاض الملاءمة المالية و انخفاض القدرة على الاستثمار و التمويل و ارتفاع مخصصات الخسائر للبنوك
الأرباح	-	انخفاض أسعار أسهم البنوك و التأثير السلبي على أسواق الأسهم
توطين الاستثمار	-	ربما تزداد الاستثمارات المحلية مما يقلل البطالة

المصدر: حمد بن محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص12

### خامسا : الائتمان ، عمليات الوساطة المالية<sup>1</sup> :

يختلف أثر الأزمة على الائتمان وعمليات الوساطة المالية كثيرا بين دول المجلس ، وذلك حسب السياسات المالية و النقدية التي تتبعها كل منها . ففي المملكة العربية السعودية مثلا ، يمول القطاع المالي بالمملكة حاليا ما قيمته 260 مليار دولار وعلى الرغم من التصريحات العديدة للمسؤولين بالمملكة حول عدم تأثر القطاع المالي بتداعيات الأزمة المالية ، الا أن قطاع التمويل بالمملكة بات يشهد تداعيات الأزمة ففي 13 أكتوبر 2008 خفضت مؤسسة النقد متطلبات الاحتياطي القانوني من 13% الى 10% وهو التخفيض الأول من عام 1980 وذلك لزيادة قدرة البنوك على خلق الائتمان ، كما تم تخفيض سعر فائدة

<sup>1</sup> -Giacomo Luciani, " The GCC Refining and Petrochemical Sectors in Global Perspective," Eckart Woertz (ed.) Gulf Geo-Economics, (Dubai: Gulf Research Center2007.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

الاقراض الأساسي من 5,5% الى 5% للمرة الاولى منذ عامين أيضا ، كما انخفض سعر الفائدة على القروض بين البنوك الخارجية ، أما بالنسبة للكويت فقد دعمت الحكومة النظام المصرفي بحوالي 5 مليار دولار وقدرت اجمالي خسائر الكويت بحوالي 742 مليون دولار جراء الأزمة . وتختلف الكويت عن السعودية و الامارات العربية المتحدة في أن اقتصادها أقل تنوعا حيث يعتمد على النفط و عائدات الاستثمارات الخارجية التي كانت أكثر تأثرا (سلبا) جراء الأزمة المالية الراهنة . وفي الامارات العربية المتحدة دعم البنك المركزي حكومة دبي بإصدار سندات ب 20 مليار لإنقاذ حكومة دبي من الافلاس . يوضح الجدول التالي آثار الأزمة المالية المحتملة على الائتمان والوساطة في دول الخليج العربي<sup>1</sup> :

الجدول رقم (10) : آثار الأزمة على الائتمان و الوساطة لدول الخليج

المتغير	الاتجاه	التأثير
الائتمان	-	انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص
الوساطة المالية	-	انخفاض معدلات الوساطة
الاستثمارات	-	انخفاض حجم الاستثمارات
العرض و الطلب	-	بطء توازن السوق لنقص الوسطاء

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

### سادسا: تأثير الأزمة العالمية الأخيرة على النمو الاقتصادي في دول الخليج:

لقد أثرت الأزمة العالمية على النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير، وقد امتد هذا التأثير إلى دول الخليج، وسنحاول إبراز هذا التأثير من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> ايكارت وورتر ، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون ، تقرير مركز الخليج للأبحاث ، الامارات ، 2008، ص11.

## الفصل الثاني: الأزمات المالية و التكتلات حالة مجلس التعاون الخليجي

الشكل (11): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الدولة	2007 (%)	2008 (%)	2009 (%)
البحرين	6,0	6,3	6,0
الكويت	4,6	5,9	5,8
عمان	6,4	7,4	6,0
قطر	15,9	16,8	21,4
السعودية	3,5	5,9	4,3
الإمارات	7,4	7,0	6,0

المصدر: عماد موسى: "أثر الأزمة العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال"، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص 10.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الخليجية شهدت في كل الدول انخفاضات منذ سنة 2007م ما عدا دولة قطر، التي ارتفع فيها معدل النمو إلى 15,9% في 2007، وواصل في ارتفاعه في 2008 و 2009 إلى 16,8% و 21,4% على الترتيب، غير أن الدول الأخرى شهدت انخفاضات متفاوتة، وكان الانخفاض الكبير في دولة الإمارات حيث انتقل المعدل من 11,5% سنة 2006 إلى 7,4% سنة 2007، ليواصل انخفاضه في عامي 2008 و 2009 بـ 7% و 6% على التوالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عماد موسى: "أثر الأزمة العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال"، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص 10.

### خلاصة الفصل :

- من خلال تطرقنا للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات دول الخليج نستنتج ما يلي :
- تأثير الازمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الحقيقي و سوق الاوراق المالية ؛
  - تأثير الازمة على القطاع العقاري بصورة كبيرة من خلال الغاء معظم المشاريع و انسحاب الشركات الاجنبية ؛
  - تأثير الازمة على البنوك التجارية تجسد في انخفاض القدرة على الانفاق و انخفاض الملائمة المالية ؛
  - تأثير الازمة على الوساطة المالية و الائتمان من خلال انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص و الاستثمارات ؛
- كل هذا لم يؤثر بصفة مباشرة على انجازات التكامل الاقتصادي لدول المجلس و ذلك لعدم وجود ارتباط قوي ، لكن التأثير الحقيقي كان في مجال الاسواق المالية ، وبالطبع انخفاض سعر البترول أثر على إيرادات المنطقة على الاستمرار في تمويل كثير من المشاريع التي تعتمد عليها الشركات المدرجة في البورصة .

## قائمة المراجع

### اولا: المراجع بالعربية

#### • الكتب:

1. سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط4، جامعة حلوان، القاهرة. دون ذكر سنة النشر .
2. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2001.
3. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، دون ذكر سنة النشر.
4. محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999.
5. كامل بكري، الاقتصاد الدولي: "التجارة والتمويل"، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002.
6. د.فؤاد أبو ستيت، (التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.
7. حسن علي خريوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.
8. عادل احمد حشيش، اسامة محمد الغول، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 1998.
9. دنيا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الاردن، فيفري، 1985.
10. يمن الحمادي، "التطور الاقتصادي"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر.
11. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
12. صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006 .
13. يوسف خليفة اليوسف، "مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 .
14. وليد عبد مولا، التجارة البينية الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 19 أبريل 2010 .
15. مجلس التعاون الخليجي، الامانة العامة، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي، الرياض، سنة 2010.
16. مجلس التعاون الخليجي، الامانة العامة، اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، السعودية، سنة 2010.
17. - الحسيني عرفات تقي، "التمويل الدولي"، دار محلاوي للنشر، عمان، 1999 .
18. - البدوي عبد الحافظ السيد، "إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة"، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1999.
19. دانيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع بيروت 1992.
20. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر الأردن، 2010.
21. د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 147، سنة 1992.
22. 1 ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979 .
23. مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال )، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .
24. 1 - محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أممين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995 .
25. صلاح عبد الكريم، الأزمة المالية الأميركية العالمية مصيبة أم جريمة؟، دار سفير الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009 .
26. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

#### • الاطروحات والرسائل الجامعية:

أ. أطروحات الدكتوراه:

## قائمة المراجع

27. بوشول السعيد ، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية ، 201 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، 2015.
28. نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الازمات المالية: الوقاية والعلاج"دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، تخصص اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2012.
- ب. رسائل الماجستير والماستر:
29. خاطر أسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
30. بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، 2009.
- نور الدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005.
31. دقيش ليلي شيبية مفيدة، مذكرة التكامل الاقتصادي، افاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، 2011/2012 .
32. أمحامة فيروز، التكامل الاقتصادي العربي ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ، 2013/2012.
33. فتيحة بكتاش - الازمة المالية الآسيوية ( اسبابها - انعكاساتها- معالجتها) - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 1991 .
- **المجلات:**
34. روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004 .
35. عرفان الحسني ، الاقتصاد السياسي لازمة أسواق المال الدولية ، مجلة المال و الصناعة ، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي ، العدد 25 ، 2007 .
36. دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية، **FMI**، المجلد 36، العدد3، جوان 1999.
37. الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة التنفيذي، عدد فيفري - أبريل 2009.
38. مفتاح صالح ، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الثامن ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010.
39. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، أكتوبر 2008 .
40. عويضة أحمد : "الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها" ، مجلة سوق المال الفلسطيني ، العدد السابع ، أكتوبر 2008 .
41. عويضة أحمد : "ملخص أداء بعض أسواق المال العربية خلال العام 2008" ، مجلة سوق المال الفلسطيني ، العدد الثامن ، جانفي 2009 .
- **التقارير و القوانين و الاتفاقيات :**
42. مجلس التعاون الخليجي الامانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث "التكامل والوحدة" الطبعة الثانية ، مركز المعلومات 2010 .
43. أمانة مجلس التعاون الخليجي، "المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى" ، الأمانة العامة الرياض السنة 2010 .
44. أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الانجاز" ، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض ، سنة 2007.
45. مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل الجمركي ، الرياض ، سنة 2010.
46. مجلس التعاون الخليجي ، الامانة العامة ، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل المشترك ، الرياض ، سنة 2010.
47. الامانة العامة لمجلس التعاون، السوق الخليجية المشتركة حقائق و ارقام ، العدد الخامس ، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الاحصاء ، ديسمبر 2012 .
48. السوق الخليجية المشتركة : حقائق وأرقام الأمانة العامة : العدد 2 الرياض مركز المعلومات ، 2009 .
49. هيل عجمي جميل ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.
50. بنك الرياض ، التقرير الأسبوعي ، 26 أبريل 2009.
51. ايكارت وورتر ، تأثير الازمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون ، تقرير مركز الخليج للأبحاث ، الامارات ، 2008.

## قائمة المراجع

### • المؤتمرات والملتقيات:

52. غربي هشام، محمد مداحي، مداخلة بعنوان إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية، ضمن الملتقى الدولي الثاني "واقع التكتلات الاقتصادية و الازمات" يومي 26-27 فيفري 2012 لمركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012.
53. بن عمر محمد البشير ، طيبي عبد اللطيف ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني "واقع التكتلات الاقتصادية و الازمات" يومي 26-27 فيفري 2012 بعنوان "نحو استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الازمات المالية العالمية ، جامعة الوادي ، الوادي.
54. بومود إيمان ، ربحان الشريف ، مداخلة بعنوان "الأزمات المالية وقنوات التعولم الثلاث" ، ضمن الملتقى الدولي الثاني "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" يومي 26-27 فيفري ، جامعة الوادي ، الوادي ، 2012.
55. حمد بن محمد آل الشيخ ، ورقة بعنوان "الآثار الاقتصادية المتوقعة لازمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي" ، ضمن اللقاء السنوي 17 لجمعية الاقتصاد السعودية "التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و المأمول" ، الرياض ، 2009 .
56. حسني الحولي: "انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها" ، الملتقى العلمي انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة الى المصارف السعودية ، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل ، ديسمبر 2009 .
57. أثر الأزمة العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال" ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان.

### • المراجع باللغة الفرنسية:

### Livres:

58. Jean-François Mittaine, François Pequerul, les union économiques régionales (Paris, armand Colin 1999).
59. - Girardin Eric, "Finance internationale l'état actuel de la théorie", : édition économique, Paris, 1992.
- Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, les Crises Financières, la Documentation Française, Paris 2004.
60. Epic Recession Understanding the Global Financial Crisis, Jack Rasmus, Peninsula Peace and Justice Center (www.peaceandjustice.org), (Video Lecture) Recorded in California US 14 October 2008.

### Magazines:

61. An Analysis of the Financial Crisis of 2008: Causes & Solution, Austin Murphy, Oakland University, 2008. (Electronic copy available at: <http://ssrn.com> ).
62. -Giacomo Luciani, "The GCC Refining and Petrochemical Sectors in Global Perspective," Eckart Woertz (ed.) Gulf Geo-Economics, (Dubai: Gulf Research Center 2007.

### Rapports:

63. Jaap B. Kalkman, Laurent Nordin, and Ahmed Yahia, "Moving energy-intensive industries to the Gulf. Multinational producers of energy-intensive commodities must rethink their approach to crafting deals in the Gulf," Mc Kinsey Quarterly, February 2007.
64. Hassoune Anouar : "L'impact de la crise de liquidité sur les banques du golfe" ; Revue banque Décembre 2008 .
65. Gulf Syndicated Loan Market Severely Disrupted: Bankers, Reuters, October.2008.
66. Amor tahari, Abdelhak senhadli And others, Financial sector reforms and the prospects for integration in the Mag hreb , Working paper FMI, 2007.

### • المواقع الالكترونية:

67. الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة ، [www.gcc-sg.org](http://www.gcc-sg.org) تاريخ الاطلاع 2016/05/25.

## قائمة المراجع

---

68. بلوافي أحمد، أزمة عقار. أم أزمة نظام؟ حوار الأربعاء بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، 22 أكتوبر 2008، ص 03 متاح على الموقع: [http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar\\_Arbeaa/abs/PDF-Hiwar4/Belwafi01.pdf](http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/abs/PDF-Hiwar4/Belwafi01.pdf)
69. <http://www.eia.doe.gov/> تاريخ الاطلاع 2016/06/17.
70. - المناعي حاسم: "الأزمة المالية العالمية... وارب ضارة نافعة"، صندوق النقد الدولي، مقال منشور بتاريخ 2008/09/21، تاريخ الإطلاع 2016/10/23 <http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx>

## الختام

تعتبر دراسة موضوع التكتلات و الازمات من اهم الدراسات على صعيد التجارة الدولية حيث تم دراسة مدى تأثير الازمات الاقتصادية على ظاهرة التكتلات الاقتصادية بالتركيز على تجربة مجلس التعاون الخليجي التي تعد من التجارب الرائدة منذ تأسيس المجلس سنة 1981 الى غاية اليوم .

من خلال هذه الدراسة يتضح أن الأزمة العالمية أثرت بشكل معتبر على دول الخليج، ورغم أن هذا التأثير لم يكن بالضخامة المتوقعة، إلا أنه كان كافياً لإعادة النظر في أسس وهياكل الاقتصاد الخليجي والدولي. ورغم هذا فإن هذا التأثير كان محدوداً بحيث تشير التوقعات إلى أن دول المجلس سوف تتجاوز الأزمة بدون حدوث الكارثة، ويعود ذلك إلى أن دول المجلس لديها مصادر مالية ضخمة إضافة إلى أن السلطات النقدية والمالية في هذه الدول اتخذت العديد من الإجراءات المناسبة التي سوف تساعد على تجنب الأسوأ.

و في ما يلي أهم النتائج و الاقتراحات المتوصل اليها ، إضافة الى آفاق البحث :

### نتائج البحث :

من النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة ما يلي :

1- يعتبر التكامل الاقتصادي من المجالات الاستراتيجية التي تسمح بتحقيق النتائج الايجابية في معدلات النمو للدول المنطوية تحت هذا الاتفاق ، حيث يستقطب رؤوس الأموال الاجنبية ويقوم بتنشيط حركة التجارة البينية بما يعود بالفائدة المشتركة للدول الأعضاء .

2- تسعى التكتلات الاقتصادية للاستغلال الامثل للمزايا النسبية للدول الداخلة فيها و ذلك لرفع القدرة التنافسية و المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد العالمي من خلال تكوين هيكل انتاج أكثر كفاءة .

3- التكامل الاقتصادي الناجح يلزمه مجموعة من الشروط ، من خلال تشابه النظم الاقتصادية و السياسية فلا يمكن قيام هذه التجربة بين دولة تعتمد آليات اقتصاد السوق الحر ، وبين دولة اشتراكية تعتمد سياسات السوق الموجه .

4- ضرورة توافر الحد الأدنى من قوة الاقتصاد بين الدول المتكاملة ، حيث أن اختلاف قوى البنى الاقتصادية قد يحول العلاقة التكاملية الى استغلال الأقوى للأضعف .

## الخاتمة

5- تتجه التجارة الدولية لان تكون في شكل مصغر تجارة بينية داخل تكتلات معينة و هذا ما لاحظناه من خلال التجارة البينية في التجارة الخارجية لاهم التكتلات في العالم .

6- تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي أحد أهم التجارب عالميا و عربيا ، والتي كان من ابرز دوافعها التوجه نحو تشكيل كيان قوي مرتبط فيما بينه لأنه لا يوجد مكان للكيانات المتفرقة و الصغيرة .

7- تعتبر الأزمة المالية المعاصرة من الأزمات التي أحدثت اضطراباً و اختلالا كبيرين في الاقتصاديات المحلية و الدولية لما خلفته من خسائر و نتائج سلبية عليها، و هذا نتيجة لانتشار و اتساع رقعة الأزمة .

8- شهد العالم عديد الأزمات الظرفية نذكر منها أزمة الرهن العقاري والتي كان لها تأثير سلبي على اقتصادات دول المجلس بصفة أقل نظرا لما تمتلكه هذه الدول من احتياطات مكنتها من مجابهة الوضع .

### التوصيات :

1- دعم استقرار التبادل التجاري بين دول المجلس وبين العالم الخارجي، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الخارجية في الأسواق الخارجية إلى جانب الاستقرار في أسعار صرف العملة الخليجية؛ مما يشجع على خفض تكاليف المعاملات الخارجية .

2- تعمل العملة الموحدة على مسألة تبادل العملة عند الانتقال من بلد خليجي إلى آخر مما يعطي حرية أكبر في انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء ويشجع التجارة البينية والسياحة .

3- العمل الجاد من أجل تفعيل التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الانفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ و تطوير بعض بنودها .

4- تنويع قاعدة الصناعات و الخدمات في الاقتصاديات الخليجية و محاولة الخروج من اقتصاد احادي ، وذلك من خلال القطاعات الانتاجية خارج اطار النفط لمجابهة أي أزمات مالية محتملة .

5- الاستفادة من تجربة دول الاتحاد الاوروي في انشاء سوق مشتركة التي فتحت آفاق عالمية واسعة لحركة التبادل التجاري بين دول العالم و ذلك لمواجهة التحديات و الأزمات و التكتلات الاقتصادية العالمية .